جوانب من عناية الإمام الملحاني بالدرة المضية

د. عبده بن حسن بن محمد الفقيه

الأستاذ المساعد بقسم القراءات بالكلية العليا للقرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، صنعاء، اليمن (سابقًا)، ومقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى بالأكاديمية العالمية للقرآن الكريم أون لاين لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عيسى المعصراوي (شيخ عموم المقارئ المصرية سابقا)، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ملخص البحث

جوانب من عناية الإمام الملحاني بالدرة المضية

يتناول هذا البحث جوانب من عناية الإمام الملحاني بالدرة المضـــية للإمام ابن الجزري في كتاب (المناهل الروية)، ويهدف إلى بيان هذه الجوانب، وإبراز القيمة العلمية لها، وفق المنهج الوصفي التحليلي.

ووقع البحث في تمهيد يعرف بالإمام الملحاني وكتابه، وســـتة مباحث تضـــمنت انفرادات القراء، وزيادات (الطيبة) على (الدرة)، وتوجيه القراءات الثلاث، ورســـم المصـــحف، واســـتدراكات الإمام الملحاني على (الدرة)، ودفاعه عن القراءات المطعون فيها، وانتهى بخاتمة لخصـــت النتائج التي خلص إليها البحث، من أبرزها: عنايته بتوجيه القراءات الثلاث، واعتماده على صحة القراءة، وتواتر نقلها في دفع الطعن عنها.

الكلمات المفتاحية: الإمام الملحاني، جوانب، عناية، الدرة المضية، القراء اليمنيون.

Abstract:

Aspects of concern by Al- Imam Al-Melhani in Al-Durrah AL-Mudyah

This research deals with aspects of concern conducted by AL-Imam Al-Malhani in Al-Durrah Al-mudyah, which was written by AL-Imam Ibn al-Jazari in his book (Al-Manahil Al-Rawyah). Following the descriptive and analytical approaches, the research aims to explain these aspects, and highlight its scientific value. The current research consists of a preface, that provides a concise biography of AL- Imam Al-Melhani and his book, and six sections included exclusive narrations of readers, increases (AL-Tayebah) on (Al-Durrah), directing the three readings, drawing the Holy Quran, rectifying of AL-Imam AL-Melhani on (AL-Durrah), and his defense of readings contested. As well, it ended with a conclusion summarized the findings of the research. The most significant results are his care about three readings, its dependence on the validity of reading, and the frequency of transmission in keeping off any type of doubt.

Keywords: AL-Imam AL-Melhani, aspects, concerns, AL-Durrah Al-Mudyah, the Yemeni readers.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن علم القراءات من أجل العلوم؛ لصلته بكتاب الله ﷻ، وقد أولاه العلماء عناية فائقة؛ أداءً ورواية وإقراءً، وتأليفًا نظمًا ونثرًا، وتحريرًا وضبطًا، وتوجيهًا، وتقريبًا وتيسيرًا، وقد كان للقراء اليمنيين عناية مبكرة بهذا العلم، ودور بارز في القراءة، والإقراء، والتأليف.

ومن تلك العنايـة: عنـايـة علمـاء القراءات اليمنيين بـالقراءات الثلاث التي نظمهـا الإمـام ابن الجزري

(ت833هـ) في منظومته الموسومة بـــ (الدرة المضية)، وتنوعت صور عنايتهم بها ما بين السماع لها من ناظمها، وسماع أصلها (تحبير التيسير) ونظمه، وشرحها وتقريب مسائلها.

ومن القراء اليمنيين الذين اعتنوا بالدرة المضية: الإمام الملحاني، الشهير بـــ (مفضل)، فقد ألف شرحًا نفيسًا عليها، سماه (المناهل الروية)، وأحاطها بالعناية من جميع الجوانب؛ شـــرحًا لأبياتها، وتوجيهًا للقراءات الواردة فيها، وذكرًا لتفردات القراء، وإشارة إلى الزيادات عليها، وتقريبًا لمسائلها، ودفعًا للطعون التي وجهت للقراءات وقرائها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

1. القيمة العلمية لمنظومة (الدرة المضية)؛ إذ إنها نظم في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وناظمها هو إمام هذا الفن الإمام ابن الجزري.
2. أهمية دراســة المســائل التي اعتنى بها الملحاني في شــرحه للدرة؛ لأن في ذلك إبرازًا لجهوده، وتنويها بمكانته العلمية.
3. فتح مجال للباحثين؛ لدراسة الجوانب التي اعتنى بها القراء اليمنيون في شرحهم المنظومات القرائية.

أسباب اختيار الموضوع:

1. اعتناء الإمام الملحاني في شرحه للدرة بجوانب عديدة، وتميز شرحه بعدد من الميزات.
2. عدم وجود دراسة علمية مستقلة تناولت عرض هذه الجوانب، والتعليق عليها.
3. بيان منزلة الإمام الملحاني في علم القراءات، وإبراز القيمة العلمية لكتابه.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط الآتية:

1. بيان مدى عناية علماء القراءات اليمنيين بالدرة المضية شرحًا وتقريبًا.
2. إبراز الجوانب التي اعتنى بها الإمام الملحاني في شرحه للدرة، وتقديم نماذج متعددة عليها.
3. الإسـهام في إثراء المكتبة اليمنية بمثل هذه الدراسـات عن القراء اليمنيين؛ حيث إن تراثهم لم يحظ بالعناية اللازمة.

منهج البحث: سـلكت في هذا البحث المنهج الوصـفي التحليلي، والاسـتقرائي أحيانًا، وفق المنهج العلمي المتبع.

مشـكلة البحث: تكمن مشـكلة البحث في دراسـة الجوانب التي تعرض لها الإمام الملحاني في كتابه، وبيان مدى عنايته بنظم الدرة: شرحًا، وتوجيهًا، واستدراكًا، وغير ذلك.

الدراسـات السـابقة: لم تقف هذه الدراسـة على بحث مسـتقل تناول عناية الإمام الملحاني بالدرة من جميع الجوانب، إلا ما كان من بحث بعنوان: توجيه

القراءات الثلاثة عند الإمام الملحاني من خلال كتابه (المناهل الروية شرح الدرة المضية) للدكتور/ عبد الله بن عواد الجهني[1]، أو دراسة عامة مختصرة عند محققي كتاب الملحاني.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في تمهيد، وستة مباحث، وهي:

تمهيد: تعريف موجز بالإمام الملحاني، وكتابه (المناهل الروية).

المبحث الأول: بيان انفرادات القراء.

المبحث الثاني: ذكر زيادات (الطيبة) على القراءات الواردة في نظم (الدرة).

المبحث الثالث: توجيه الإمام الملحاني للقراءات الثلاث المتممة للعشر .

المبحث الرابع: رسم المصحف في (المناهل الروية).

المبحث الخامس: استدراكات الإمام الملحاني على (الدرة).

المبحث السادس: دفاع الإمام الملحاني عن القراءات المطعون فيها.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المستخلصة من البحث، وأبرز التوصيات.

وآمل أن يكون ما سطر في هذه الصفحات قد استوفى أهم الجوانب التي اعتنى بها الإمام الملحاني في شرحه (الدرة المضية)، على أن هناك بعضًا منها لم أتعرض له؛ نظرًا للتقاليد التي تتبع في كتابة البحوث العلمية المقدمة إلى المؤتمرات، ولعل باحثًا آخر ينهض لفعل ذلك، وأسأل الله تعالى التوفيق، والصواب في القول والعمل.

تمهيد: تعريف موجز بالإمام الملحاني، وكتابه (المناهل الروية)

أولًا: التعريف بالإمام الملحاني:

هو الإمام جمال الدين محمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن، أبو عبد الله الملحاني، ثم الزبيدي اليمني، الأشعري، الشهير بـ (مفضل)، المقرئ المجود.

وقد ضنت كتب التراجم بالترجمة للإمام الملحاني، ولم تذكر مولده، ولا نشأته، ولم تفصح عن شيوخه وتلامذته، إلا ما ورد من معلومات عامة مقتضبة في بعضها، وما كونه بعض الباحثين من خلال الاحتكاك

(1) نشر في مجلة قطاع أصول الدين، بجامعة الأزهر، القاهرة، العدد (13)، الجزء الأول، 2018م، ص553-606.

بتحقيق عدد يسير من كتبه، فلم نكد نسمع من شيوخه أحدًا سوى المقرئ محمد بن أبي بكر ابن علي بن بدير الزبيدي (ت907هـ)[1]، ومن تلامذته أحدًا غير أحمد بن يحيى الشاوري، كما يستفاد من أسانيد الإمام الشوكاني (ت1250هـ)، عند ذكره أسانيده في القراءات السبع للقراء المشهورين[2]، ومن تلاميذه -أيضًا- صالح بن صديق النمازي الخزرجي (ت1048هـ)، الذي روى عنه كتاب (العقد الفريد والدر النضيد)[3].

وإذا كان الغموض قد اكتنف نشأته، فلا حديث في المصادر عنها، فإن مؤلفاته وآثاره العلمية هي التي نبهت على مكانته، ونطقت برسوخ قدمه في علم القراءات واقتداره، حيث إنه خلف في هذا المجال آثارًا لقيت عناية عند أهل هذا الاختصاص، منها ما هو مخطوط، ومنها ما هو في حكم المفقود اليوم.

ومن مؤلفاته الموجودة:

1. المناهل الروية: شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية[4].
2. العقد الفريد والدر النضيد في رواية قالون بالتجويد[5].
3. التحبير في مسائل التكبير[6].
4. القول الحازم في الوقف اللازم[7].

أما المفقودة فقد أشار إليها الملحاني في بعض مصنفاته الموجودة، ومنها:

- البدر المضي، والعدة، والنصرة[8].
- اللآلئ الدرية، والكنز الجامع في التجويد[9].
- المقاصد والمطالب[10].

إذن مكانة الإمام الملحاني تظهر واضحة جلية من خلال مصنفاته؛ ولا ريب أن هذه الآثار كافية وحرية بأن

(1) وذكر الحضرمي أنه أخذ عن جماعة من أكابر الفضلاء، وأساطين العلماء. ينظر: عبد الرحمن الحضرمي، زبيد: مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، ص322.

(2) ينظر: محمد بن علي الشوكاني، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، ص190.

(3) وذكر الحضرمي أنه أخذ عنه جمع كبير، منهم: الشرف الجبجي، والمقرئ علي بن يحيى الأكوع، والعلامة عبد الملك بن النقيب، وعبد الرحمن بن زياد، وأحمد الخزرجي. ينظر: زبيد: مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، ص322.

(4) حقق في ثلاث رسائل علمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وطبع أيضًا في مؤسسة الرسالة، بتحقيق د. محمد بن منصر اليافعي.

(5) حقق في رسالتي ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(6) مخطوط، مجموعة رقم (1012)، مجاميع بجامع الغريبة، ضمن مجموعة من ق (53-49).

(7) مخطوط أحقاف حضرموت (287)، وجامع صنعاء، الأوقاف (102)، وأخرى برقم (93).

(8) المؤلفات الثلاثة ذكرها في كتابه (المناهل الروية)، في فرش سورة المرسلات، عند كلامه على (أُقِّتَتْ). ينظر: محمد بن أحمد الملحاني، المناهل الروية، ص49.

(9) هذان المؤلفان ذكرهما المصنف في كتابه (العقد الفريد).

(10) ذكره في المناهل الروية، ص7.

تضعه في مكانته العلمية بين علماء القراءات اليمنيين، وبخاصة منها شرحه النفيس على الدرة (المناهل الروية)، ومؤلفه (العقد الفريد) الذي يدل على تمكنه في هذا العلم؛ حيث إنه ذكر فيه كثيرًا من المسائل المشكلة، وحررها أحسن تحرير، ومن ينعم النظر في مؤلفاته يدرك رسوخ قدمه في علوم كثيرة، كالرسم، والوقف والابتداء، والتوجيه، والتجويد، وغيرها.

أثنى عليه العلماء، فقد وصفه عبد الرحمن الحضرمي (ت1993م) بأنه مقرئ اليمن على الإطلاق، ونقل قول تلميذه ابن النقيب: «كان إمامًا فاضلًا، عالمًا، ورعًا، ذكيا، يحفظ لسماع واحد، حسن التدريس»[1].

ولم ينضبط تاريخ وفاة الإمام الملحاني في المصادر؛ فقد ذكر عبد الرحمن الحضرمي أن وفاته في سنة (938هـ)[2]، وذكر عبد الله الحبشي أنها كانت بعد سنة (919هـ)[3]، في حين نجد في النسخة المخطوطة لـ (المناهل الروية) بمكتبة الأوقاف بجامع صنعاء، وفيها: أنه فرغ من تأليفه سنة (910هـ)، وفي (العقد الفريد والدر النضيد)، نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ما نقله الناسخ من أنه رآه في بعض النسخ أنه فرغ من جمعه سنة (904هـ).

وفي ضوء ما ذكر في النسختين يترجح أنه عاش في أواخر القرن التاسع، وأول القرن العاشر.

ثانيًا: التعريف بكتاب (المناهل الروية: شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية):

يعد كتاب (المناهل الروية: شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية) من الشروح اليمنية القيمة النفيسة على (الدرة المضية) لابن الجزري، ومن مفاخر المكتبة اليمنية؛ لما فيه من الاستيعاب الكامل لجوانب الشرح –مع صغر حجمه– ولما أودعه من مسائل وقضايا متعلقة بهذا العلم.

وقد أورد في مقدمة كتابه الباعث على تأليفه، فقال: «وبعد: فقد سألني بعض الإخوان من الطالبين أن أعلق شرحًا تعليقًا على قصيدة الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري، المسماة (الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية)، فأجبته إلى ما طلب، مستمدا من الله العون والتيسير والهداية، ومستعيذًا به من الزيغ والضلالة والغواية، إنه جواد كريم لطيف بالعباد»[4].

والإمام الملحاني سار في كتابه على منهج الإمام ابن الجزري في ترتيب أبواب الدرة وأبياتها، وتتبعها بيتًا بيتًا بالشرح والتعليق والبيان، ومن أهم ملامح منهجه في هذا الشرح ما يأتي:

1. صدر كل باب من أبواب الأصول بمقدمة يسيرة يعرف فيها بالباب ومفرداته؛ مما يعطي للقارئ تصورًا عنه.

(1) ينظر: زبيد: مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، ص322.

(2) ينظر: زبيد: مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ، ص322.

(3) ينظر: عبد الله الحبشي، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، ص30.

(4) المناهل الروية: شرح الدرة المضية، ص2.

2. افتتح شرح الأبيات بكلمة "أي" التفسيرية، واهتم بحل رموز القراء، ولخص القراءات الواردة في البيت، مع الإشارة إلى ذكر عدد القراءات في الكلمة القرآنية.
3. أشار إلى الموافقين لقراءة القارئ الذي شرح قراءته، والسمة الغالبة على ذلك عدم التصريح بأسمائهم، وإنما يكتفي بذكر العدد.
4. أورد الانفرادات التي وردت في (الدرة)، ولم ترد في (الطيبة)، ونص على تفردات القراء العشرة، وبعض رواتهم.
5. ذكر زيادات (الطيبة) على القراءات الثلاث الواردة في نظم (الدرة).
6. اعتنى بتوجيه القراءات القرآنية الواردة في النظم أصولًا وفرشًا، واعتمد في ذلك على أصول ثابتة.
7. دافع عن القراءات المطعون فيها من قبل النحويين وغيرهم.
8. استدرك على بعض من سبقه من شراح نظم (الدرة)، وكذلك على الناظم، واعترض على أقوال بعض العلماء.
9. نبه على ما اضطر إليه الناظم لضرورة النظم، وبين ما اعتمد فيه الناظم على الشهرة.
10. اعتنى بالرسم العثماني عناية كبيرة، ووجه به كثيرًا من القراءات.
11. تميز شرحه بالاختصار والإيجاز، فليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل، وقد صرح بهذا في كتابه، فقال: «وإلا فشرحنا المختصر كاف لمثل طلبة بلد زبيد ...»[1].

المبحث الأول: بيان انفرادات القراء

الانفراد في اللغة: مصدر انفرد، وهو بمعنى تفرد، وفرد بالأمر، وأفرد وانفرد واستفرد: تفرد به، ومادة (فرد) تعود إلى معنى التوحد، والفرد: الوتر، والجمع أفراد وفرادى، على غير قياس، والفرد أيضًا: الذي لا نظير له، والجمع أفراد. وفرد الرجل: إذا تفقه واعتزل الناس، وظبية فارد: انقطعت عن القطيع[2].

فالمعنى المحوري لمادة (فرد): توحد الشيء بذاته، منقطعًا ومنعزلًا عما يشاكله.

وفي الاصطلاح: ما انفرد بقراءته قارئ واحد، واختص به دون غيره من القراء العشرة.

وهذا الانفراد لا يمنع من التواتر، وقد نص بعض أئمة القراءات في كتبهم على انفرادات القراء أو الرواة، وعبروا عن ذلك بلفظ: (انفرد)، أو (تفرد)، أو (اختص).

فلفظ (**انفرد**) نحو قول ابن مجاهد (324هـ): «**وانفرد** نافع في رواية ورش بفتح ﴿وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ﴾

(1) المناهل الروية، فرش سورة الإنسان، ص48.

(2) ينظر: مادة (فرد): إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، 518/2، محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، 331/3، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، 305/1.

[البقرة:186]، ولم يروه عنه غير ورش»[1]، وقول أبي شـــامة (ت665هـ): «**وانفرد** أبو عمرو بفتح ﴿يَـٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ﴾ [الفرقان:27]»[2]، وقول ابن الجزري: «**وانفرد** الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [التوبة:19]: "سقاة" بضم السين وحذف الياء بعد الألف ... و"عمرة" بفتح العين وحذف الألف»[3].

ولفظ (**تفرد**) نحو قول الداني (ت444هـ): «**وتفرد** ابن كثير بفتح ثلاث ياءات: في البقرة [152]﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾، وفي غافر [26] ﴿ذَرُونِىٓ أَقْتُلْ﴾، و﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ﴾ [60]»[4].

ولفظ (**اختص**) نحو قول ابن الجزري عند قوله تعالى: ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور:9]: «**واختص** نافع بكسر الضاد، وفتح الباء من ﴿غَضَبَ﴾»[5].

ومن علماء القراءات من أفرد في كتابه فصولًا مستقلة لتفردات بعض القراء أو الرواة، كما فعل الإمام الداني في كتابه (التيسير)[6]، ومنهم من ألف كتابًا في انفرادات القراء، كما صنع الإمام الناشري (ت848هـ) في كتابه (الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة).

والإمام الملحاني من الأئمة الذين عنوا بذكر تفردات القراء عناية خاصة؛ حيث إنه أورد في شرحه انفرادات القراء، وقد تتبعت عباراته في كتابه، فهو يعبر عن ذلك بلفظ (انفرد)، أو (تفرد)، أو (وحده)، وفي ضوء الاستقراء التام لكتابه، فإن الانفرادات التي أوردها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: الانفرادات من حيث ذكر القراءات:

سلك الإمام الملحاني في شرحه متن الدرة مسلك الناظم، وجرى على ترتيبه، ومن ثم فإن ذكره الانفرادات شملت التقسيم الواقع في الكلمات القرآنية إلى قسمين: الأصول[7]، والفرش[8].

أولًا: الانفرادات في قسم الأصول:

(1) أحمد بن موسى بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص196.

(2) أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل، إبراز المعاني من حرز الأماني، ص299.

(3) محمد بن محمد بن محمد الجزري، النشر في القراءات العشر، 278/2.

(4) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، التيسير في القراءات السبع، ص209.

(5) النشر في القراءات العشر، 330/2.

(6) ينظر: التيسير في القراءات السبع، ص163، 179، 181، 183، 187.

(7) الأصول: جمع أصل، وهو في اللغة: ما يبنى عليه غيره، ويكثر دوره، ويجري فيه القياس، وفي الاصطلاح: هو الحكم الكلي الجاري في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم؛ كالمد، والقصر، والإظهار، والإدغام، والفتح، والإمالة، ونحو ذلك. إبراهيم بن أحمد المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، ص142، علي بن محمد الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص10.

(8) الفرش: ما قل دوره من الحروف، وسمي فرشًا؛ لانتشاره، أو هو الحكم المنفرد غير المطرد، وهو ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء، مع عزو كل قراءة إلى صاحبها. النجوم الطوالع، ص142.

نص الإمام الملحاني على تفردات القراء الثلاثة ورواتهم في أصـــول القراءات، ومثال ذلك للقراء: قوله: «وقرأ يعقوب من تفرده بإدغام التاء في التاء، في كلمة: ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ بالنجم [55] وصلًا بما قبله؛ إذ لا يمكن ابتداءً»[1].

ومثال ذلك للرواة: قوله: «قرأ رويس منفردًا بالقصـــر؛ أي: حذف الياء في ﴿بِيَدِهِۦ﴾ لموضـــعي البقرة [237،249]، وسورة المؤمنين [88]، ويس [83]»[2].

ثانيًا: الانفرادات في قسم الفرش:

لم يترك الإمام الملحاني أي قراءة تفرد بها أحد القراء الثلاثة دون أن ينبه عليها، وهذا التفرد قد يكون للقارئ أو للراوي؛ ولذلك فقد حدد انفراد القارئ أو الراوي، ومثال الأول: قوله: «قرأ يعقوب منفردًا ﴿مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ﴾ [طه:114] بنون مفتوحة، وكسـر الضـاد، ونصـب الياء المشـار إليه بالتسـمية»[3]. وقوله: «وقرأ يعقوب وحده ﴿كُلُّ أُمَّةٖ تُدۡعَىٰٓ﴾ [الجاثية:28] بنصب اللام، وهو الثاني، والأول مجمع على نصبه»[4].

ومثـال الثـاني: قولـه: «قرأ رويس منفردًا ﴿ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾ [النجم:19]بتشـــديد التـاء مع المـد الطويـل للساكن»[5].

القسم الثاني: الانفرادات من حيث ذكر القراء:

ومع أن كتاب الإمام الملحاني مؤلف في شـــرح القراءات الثلاث، إلا أنه ضـــمنه تفردات غيرهم من القراء السبعة، وبناءً على ذلك فإن مؤلفه يعد جامعًا لتفردات القراء العشرة، وتنقسم انفرادات القراء إلى الأنواع الآتية:

الأول: انفرادات القراء الثلاثة: اهتم الملحاني ببيان الانفراد المروي عن القراء الثلاثة، ومثال ذلك: قوله: «قرأ أبو جعفر منفردًا ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾ [البقرة:233]، ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ﴾ [البقرة:282] بتخفيف الراء سـاكنة مع إشـباع المد»[6]. وقوله: «قرأ يعقوب منفردًا ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ﴾ [الأنعام:160] بالتنوين، ﴿أَمۡثَالِهَا﴾ بالرفع»[7].

الجدير بالذكر أن خلفًا (ت229هـ) في اختياره لم يخرج عن القراءات السـبع، بل ولا خالف حمزة، والكسائي، وشعبة إلا في ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ﴾ [الأنبياء:95]، و﴿دُرِّيّٞ﴾ [النور:35] وكذلك ورد عنه السكت

(1) المناهل الروية، ص5.
(2) المناهل الروية، ص6.
(3) المناهل الروية، ص33.
(4) المناهل الروية، ص43.
(5) المناهل الروية، ص45.
(6) المناهل الروية، ص16.
(7) المناهل الروية، ص22.

بين السورتين من طريق الطيبة، وليس له من طريق الدرة والتحبير إلا الوصل من غير بسملة وفاقًا لأصله[1].

الثاني: انفرادات رواة القراء الثلاثة: ومثال ذلك: قوله: «قرأ ابن جماز منفردًا ﴿أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ [هود:116] بكسر الباء، وإسكان القاف، وتخفيف الياء»[2]. وقوله: «قرأ رويس منفردًا ﴿تُرْهِبُونَ﴾ [الأنفال:60] بفتح الراء، وتشديد الهاء»[3].

الثالث: انفرادات القراء السبعة: لم يقتصر الإمام الملحاني على انفرادات القراء الثلاثة ورواتهم، بل أودع في شرحه –تبرعًا وزيادةً– تفردات القراء السبعة، فبعد أن يذكر قراءة أحد القراء الثلاثة في اللفظ يشير إلى تفرد أصله بقراءته، ومثال ذلك: قوله عن أبي جعفر (ت130هـ): «وقرأ ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:214] بالنصب، فالرفع من **تفردات نافع**»[4].

وقوله في ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [البقرة:36]: «قرأ خلف بالقصر وتشديد اللام كما لفظ به، **وتفرد حمزة** بـ (أزالهما)»[5]، أو أنه بعد أن يذكر ما في اللفظ من قراءات إجمالًا ينص على تفرد القارئ، نحو قوله: «وقرأ يعقوب ﴿لَا تُفَتَّحُ﴾ [الأعراف:40] بفتح الفاء وتشديد التاء بعدها، وعليه ستة، وفيه ثلاث قراءات، **تفرد أبو عمرو** بالتخفيف والتأنيث»[6].

الرابع: انفرادات رواة القراء السبعة: وطريقته في ذكرها كالتي في انفرادات القراء؛ فهو بعد أن يذكر ترجمة أحد القراء الثلاثة في اللفظ يبين التفرد فيه، نحو قوله: «قرأ أبو جعفر من روايتيه بتحقيق همز ﴿لِئَلَّا﴾ حيث وقع، المحال على ما قبله، وإبداله من **تفردات ورش**»[7].

أو ينص على تفرد أحد الرواة بعد ذكر قراءة أحد الثلاثة، والإشارة إلى القراءات إجمالًا في اللفظ، نحو قوله: «قرأ يعقوب ﴿عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة:107] بالجمع كما لفظ به، وعليه ثلاثة وراو، ويتحصل فيه مع ﴿ٱسْتَحَقَّ﴾ ثلاث قراءات، **تفرد حفص** بالتسمية والتثنية»[8].

وأحيانًا يشبه انفراد أحد القراء في لفظ ما كانفراد أحد رواة السبعة، نحو قوله: «وقرأ خلف ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ في طه [10]، والقصص [29] بكسر الهاء، **وانفرد حمزة** بالضم **كانفراد حفص** بضم هاء ﴿أَنسَنِيهُ﴾

(1) ينظر: عثمان بن عمر الناشري، الإيضاح شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة، ص105.
(2) المناهل الروية، ص28.
(3) المناهل الروية، ص25.
(4) المناهل الروية، ص16.
(5) المناهل الروية، ص13.
(6) المناهل الروية، ص23.
(7) المناهل الروية، ص1.
(8) المناهل الروية، ص21.

بالكهف [63]، و﴿عَلَيَّهُ ٱللَّهَ﴾ بالفتح [10]»[1].

المبحث الثاني: ذكر زيادات (الطيبة) على القراءات الواردة في نظم (الدرة)

من الجوانب التي تميز بها شرح الإمام الملحاني (المناهل الروية) لنظم (الدرة): الإشارة إلى زيادات (طيبة النشر) على متن (الدرة)، وإن لم يستقصها كلها، ولكنها تعد ميزةفي كتابه.

ومن المعلوم لدى المتخصصين في علم القراءات أن الإمام الشاطبي اختصر كتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني، ونظمه في منظومة سماها (حرز الأماني ووجه التهاني)، ثم جاء الإمام ابن الجزري فنظم (الدرة) في قراءات القراء الثلاثة المتممة للعشر، وبعد ذلك نظم (الطيبة)، فزادت على الشاطبية والدرة بطرق، والإمام الملحاني لم يصنع كما صنع الإمام الناشري في إفراد مؤلف مستقل لهذه الزيادات؛ إذ إنه ألف كتابًا في ذلك، ووسمه بـ (زيادة الطيبة الألفية على الشاطبية)، بيد أن الملحاني ضمن كتابه هذه الزيادات، وإن كانت قليلةً.

وطريقته في ذلك: أنه يشير إلى زيادة الوجه للراوي بعد ذكر قراءته من الشاطبية أو الدرة، سواء أكان ذلك الوجه في الأصول، أم في الفرش، وسواء أكان لراو من السبعة، أو من الثلاثة.

أنواع الزيادات المذكورة في (المناهل الروية):

النوع الأول: زيادات (الطيبة) على (الدرة):

مثاله للراوي عن أحد القراء الثلاثة في الأصول: قوله: «قرأ أبو جعفر منفردًا ﴿ٱضۡطُرَّ﴾ حيث وقع بكسر الطاء، بخلاف ﴿مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ﴾ بالأنعام [119] فإنه يضمه، وزاده في الطيبة لابن وردان كسره أيضًا»[2].

ونحو قوله: «قرأ رويس بإظهار الذال عند التاء، من باب الأخذ مطلقًا، نحو: ﴿ٱتَّخَذۡتُمۡ﴾ [البقرة:51]، و﴿أَخَذۡتُمۡ﴾ [الأنفال:68]، وزاد له في الطيبة الإدغام»[3].

ونحو قوله عن ابن وردان (ت160هـ) بالنقل في كلمة ﴿مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ﴾ بآل عمران [91]: «وزاد له في الطيبة عدم النقل»[4].

ونحو قوله في سياق حديثه عن إمالة خلف لـ ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾: «ويميل -أي: خلف- ﴿ٱلرُّءۡيَآ﴾ المحلى بالألف

(1) المناهل الروية، ص6.

(2) المناهل الروية، ص15. وينظر: النشر، 226/2.

(3) المناهل الروية، ص8. وينظر: النشر، 15/2،16.

(4) المناهل الروية، ص7. وينظر: النشر، 414/1.

واللام مطلقًا كالكسائي ... وزادها في الطيبة لإدريس في المضاف إلى ياء المتكلم، وكاف المخاطب»[1].

ومثاله للراوي في الفرش: قوله: «وقرأ ابن وردان ﴿أَوَلَمْ يأتهم﴾ [طه:133] بياء التذكير، كما لفظ به، وعليه خمسة وراويان، وزاد له في الطيبة التأنيث»[2].

ونحو قوله: «قرأ يعقوب منفردًا ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر:11] بفتح الياء، وضم القاف، وزاد في الطيبة لرويس كالجماعة»[3].

النوع الثاني: زيادات (الطيبة) على (الشاطبية):

مثاله للقراء السبعة في الأصول: قوله -عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ﴾ [الروم:81]-: «وزاد في الطيبة الحذف فيه لحمزة، والكسائي»[4].

ومثاله للراوي عن أحد القراء السبعة في الفرش: قوله: «وقرأ أبو جعفر منفردًا ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات:153] بوصل الهمزة، وإذا ابتدأ كسر، كما في نظائره، وزاد في الطيبة معه طريق الأصبهاني»[5].

وقوله: «قرأ أبو جعفر منفردًا بضم الياء ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ﴾ [المعارج:10]، نعم زاد هذا الوجه في الطيبة للبزي»[6].

ويقول عند حديثه عن القراءات في ﴿قَوَارِيرَا۠﴾ [الإنسان:16]: «وزاد في الطيبة لهشام حذف ألفه وقفًا»[7].

وعند ذكر القراءات في ﴿وَإِذَا ٱلْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [التكوير:12] بتشديد العين، قال: «وزاد في الطيبة فيه لشعبة»[8].

والإمام الملحاني -أحيانًا- لا يبين القراءة التي زيدت من الطيبة، ولا يصرح باسم الراوي الذي زيدت له، وإنما يكتفي بزيادتها عدا، نحو قوله في لفظ ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:49]: «وفيه خمس قراءات، وإسكان الخاء مع التخفيف من تفردات حمزة، وزاد في الطيبة سادسةً لراو»[9]. والقراءة السادسة في هذا اللفظ هي (يخصمون) بكسر الياء، والراوي هو شعبة (ت193هـ)[10].

وبالتتبع لزيادات طيبة النشر على الدرة المضية المذكورة في (المناهل الروية)، فإن الإمام الملحاني لم يشر إلى

(1) المناهل الروية، ص9. وينظر: النشر، 38/2.
(2) المناهل الروية، ص34. وينظر: النشر، 322/2.
(3) المناهل الروية، ص40. وينظر: النشر، 352/2.
(4) المناهل الروية، ص37. وينظر: النشر، 140/2.
(5) المناهل الروية، ص41. وينظر: النشر، 360/2.
(6) المناهل الروية، ص47. وينظر: النشر، 390/2.
(7) المناهل الروية، ص48. وينظر: النشر، 395/2.
(8) المناهل الروية، ص49. وينظر: النشر، 398/2.
(9) المناهل الروية، ص40.
(10) المناهل الروية، ص49. وينظر: النشر، 354/2.

كل الزيادات؛ فقد أغفل بعض الأوجه التي زادتها الطيبة على الدرة، ولم يذكر إلا عددًا يسيرًا منها، ومن ذلك – على سبيل المثال–: لم يذكر وجه إشمام كسرة التاء الضم في ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ حيث جاء لابن وردان[1]، ولم يذكر الوجه الذي زادته الطيبة لروح (ت234هـ) في ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء:77] بالخطاب[2]، ولم يشر إلى زيادة الطيبة لوجه ابن جماز (ت170هـ) بفتح النون في ﴿شَنَـَٔانُ﴾ [المائدة:2،8][3]، وأغفل ذكر وجه ضم الكاف لإدريس (ت292هـ) في ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف:138][4]، ولم يذكر عن رويس (238هـ) وجه تخفيف الجيم في ﴿سُجِّرَتْ﴾ [التكوير:6][5]، وغير ذلك.

أما زيادات الطيبة على الشاطبية فلم يذكر منها إلا النزر اليسير، ولعل ذلك عائد إلى كون كتابه مؤلفًا في شرح القراءات الثلاث، وإلى الاختصار، غير أنه يتوقف عند بعض القراءات للسبعة فيشير إلى زيادة الطيبة عليها.

إضافةً إلى ذلك، فإن الإمام الملحاني قد اعتذر عن ذلك بقوله: «هذا ما اقتضى في الحرز والدرة، وإنما ذكرنا هذا تمرينًا وتشحيذًا، ولسنا ملتزمين لذلك، ولا لذكر زيادات الطيبة»[6].

النوع الثالث: زيادات (الدرة) على (الطيبة):

في الدرة زيادات على الطيبة انفرد بها بعض الرواة، لم يذكرها الإمام ابن الجزري في الطيبة، وقد نبه الإمام الملحاني على هذه الانفرادات التي وردت في الدرة، ونص على ثبوتها وقرآنيتها، وأكد على القراءة والأخذ بها، وعين مظان ورودها في كتب القراءات، وهي كالآتي:

الأولى: ﴿يَخْرُجُ﴾: يقول الملحاني: «وقرأ ابن وردان بخلاف عنه ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا﴾ [الأعراف:58] بضم الياء، وكسر الراء، وهذا من تفرداته، وذكر في التحبير والشمعة، وبه قرأنا، وبه نأخذ له، ولم يذكره في الطيبة، وجعله في نشره وتقريبه من الانفراد»[7].

الثانية: ﴿فَيُغْرِقَكُم﴾ [الإسراء:69]: يقول الملحاني: «وقرأه ابن وردان وحده –بخلاف عنه– بفتح عينه، وتشديد رائه، الوجه الثاني بالتخفيف مع تاء التأنيث ... ولم يذكر التشديد في الطيبة، وذكره في التحبير، كما في

(1) ينظر: النشر، 210/2.
(2) ينظر: النشر، 250/2.
(3) ينظر: النشر، 254/2.
(4) ينظر: النشر، 271/2.
(5) ينظر: النشر، 398/2.
(6) المناهل الروية، ص48.
(7) المناهل الروية، ص23. وينظر: النشر، 270/2، محمد بن محمد بن محمد الجزري، تحبير التيسير في القراءات العشر ص373، محمد بن محمد بن محمد الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر ص147، عثمان بن عمر الناشري، الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة ص371.

النظم هنا، وفي النشر وتقريبه من الانفراد»[1].

الثالثة والرابعة: ﴿سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة:19]: يقول الملحاني: «قرأ ابن وردان منفردًا: (سقاة الحاج وعمرة) بضم السين وحذف الياء في الأول، وفتح العين وحذف الألف في الثاني، كما لفظ به، وذلك على حذف عينه، والوجه عنه كالجماعة، كذا في التحبير، والشمعة، وقرره في الإيضاح أيضًا، ولم يذكر الوجه الأول في الطيبة، وذكره في النشر والتقريب من الانفراد»[2].

المبحث الثالث: توجيه الإمام الملحاني للقراءات الثلاث المتممة للعشر

تعريف التوجيه:

التوجيه لغةً: مصدر وجه يوجه توجيهًا، وأصله من الوجه، وللوجه في اللغة عدة معان، منها: السبيل الذي تقصده بالكلام، ومستقبل كل شيء، والسيادة والشرف، والجهة والناحية، وغيرها[3].

واصطلاحًا: علم يبحث فيه عن معاني القراءات، والكشف عن وجوهها في العربية، أو الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبين فيها وجهها ومعناها[4].

وعلم التوجيه له أهمية كبيرة، وفوائد عظيمة في بيان معاني ودلالات القراءات المختلفة، وهذا ما أشار إليه الزركشي (ت794هـ) بقوله: «وهو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها»[5].

وقد اعتنى الإمام الملحاني بتوجيه القراءات القرآنية الواردة في نظم (الدرة) أصولًا وفرشًا اعتناءً كبيرًا، وطريقته في التوجيه تتلخص في أنه بعد أن ينتهي من شرح البيت من الدرة بذكر القراءات فيه، وعزوها إلى القارئين بها، يذكر وجه تلك القراءات، وكان أسلوبه سهلًا واضحًا، بعيدًا عن التكلف والإسهاب الممل، ويتميز توجيهه بالإيجاز الشديد، إلا أن تلك التوجيهات –على إيجازها– تتضمن أهم وجوه تعليل القراءات التي تتعلق بها.

ومع هذا التوجيه المختصر، فإن الملحاني كان يشير إلى اختلاف النحويين، كما عند توجيه قراءة أبي جعفر في ﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا﴾ [الجاثية:14] بالبناء للمفعول[6].

كما أنه نقل عن بعض العلماء؛ كالفارسي (ت377هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، وأبي حيان

(1) المناهل الروية، ص30. وينظر: النشر، 308/2، تحبير التيسير، ص439، تقريب النشر، ص162.

(2) المناهل الروية، ص25. وينظر: النشر، 278/2، تحبير التيسير، ص388،389، تقريب النشر، ص151، الشمعة، ص372، الإيضاح، ص253.

(3) ينظر مادة (وجه): الصحاح، 2254/6، أحمد بن فارس القزويني، مقاييس اللغة، 88/6، لسان العرب، 555/13.

(4) عبد العزيز بن علي الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية والفرشية لغةً وتفسيرًا وإعرابًا، ص63،64.

(5) محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 339/1.

(6) المناهل الروية، ص43.

(ت745هـ)، والنويري (ت857هـ)[1].

واستعمل الإمام الملحاني من مصطلحات التوجيه مصطلحًا واحدًا، واقتصر عليه، وهو الوجه، فكان يصدر توجيه القراءة به، نحو قوله: «**وجه** جزم ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ [البقرة:119] مع فتح تائه: البناء للفاعل، وجعل (لا) ناهية، **ووجه** ضمه ورفعه: بناؤه للمفعول، وجعل (لا) نافية»[2].

واعتمد الإمام الملحاني في توجيه القراءات على ركيزتين، وهما: التوجيه اللغوي بأنواعه: الصوتي، والصرفي، والنحوي، والتوجيه المعنوي الذي يعتمد على توسيع دلالة الآيات القرآنية.

أنواع التوجيه عند الإمام الملحاني من خلال كتابه (المناهل الروية):

تنوعت أنواع التوجيه للقراءات القرآنية في شرح الإمام الملحاني للدرة، وتعددت مستوياته، وبيان ذلك كالآتي:

1. **التوجيه الصوتي**: وهو الذي يرجع فيه اختلاف القراءات إلى الجانب الصوتي أو الأدائي. مثاله: قال الملحاني: «وإمالة باب ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾؛ لمناسبة الكسرة مع قوة تكرير الراء، وللجمع بين اللغتين، واتباع الأثر»[3].

ونحو قوله: «ووجه إشمام باب ﴿أَصَدَقُ﴾: كون الصاد مهموسة، والدال مجهورة، فقرب بينهما بجهر الزاي مع كونه من مخرج الصاد»[4].

2. **التوجيه الصرفي**: وهو ما يرجع الاختلاف في القراءات إلى بناء اللفظ، أو صيغته، أو تصريفاته، ومثاله: قوله في توجيه قراءة يعقوب (دفاع)[5] من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:251]، و[الحج:40]: «وجه (دفاع): جعله مصدر (دافع)، أو (دفع)، ككتب كتابًا»[6]. وقوله في توجيه القراءات الواردة في لفظ ﴿يُصْدِرَ﴾[7] من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص:23]: «ووجه فتح ﴿يُصْدِرَ﴾: كونه مضارع (صدر) اللازم، ووجه ضمه: جعله مضارع (أصدر) معدى بالهمزة، ومفعوله مقدر، أي: مواشيهم»[8].

---

(1) ينظر: المناهل الروية، ص24، 30، 47.

(2) المناهل الروية، ص24. قرأ نافع، ويعقوب بفتح التاء وجزم اللام على النهي، وقرأ الباقون بضم التاء والرفع على الخبر. النشر، 221/2.

(3) المناهل الروية، ص9. وينظر: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 172/1.

(4) المناهل الروية، ص20.

(5) وقرأ بذلك المدنيان، وقرأ الباقون (دفع) بفتح الدال، وإسكان الفاء من غير ألف. ينظر: النشر، 230/2.

(6) المناهل الروية، ص27. وينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص99، أحمد بن عمار المهدوي، شرح الهداية، 202/2.

(7) قرأ أبو جعفر، وابن عامر بفتح الياء وضم الدال، وقرأ الباقون بضم الياء وكسر الدال. ينظر: النشر، 341/2.

(8) المناهل الروية، ص37. وينظر: الحسن بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 412/5، شرح الهداية، 461/2.

3. **التوجيه النحوي**: يقصد به معرفة معاني القراءات التي يرجع الاختلاف فيها إلى اختلاف التراكيب، والوظائف الإعرابية المرتبطة بتلك المعاني، ومن أمثلة ذلك: قول الملحاني في توجيه قراءة أبي جعفر في لفظ ﴿فَوَٰحِدَةٌ﴾[1] من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً﴾ [النساء:3]: «وجه رفع ﴿فَوَٰحِدَةٌ﴾: جعله خبر مبتدأ مقدر، أي: فالمقنع واحدة، أو حسبكم واحدة، أو بالعكس، أي: فواحدة كافية، ومسوغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد فاء الجزاء، وهو على الفاعلية، أي: فكفت واحدة»[2]. ونحو قوله في توجيه قراءة النصب في ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾[3] من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس:39]: «وجه نصب ﴿وَٱلْقَمَرَ﴾: جعله مفعولًا به لفعل مقدر قبله مفسر بالثاني، أو معطوفًا على معنى: ﴿نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس:37]، أي: أوجدنا، والتقدير: قدرنا سيره منازل»[4].

4. **التوجيه البلاغي**: وهو اتجاه يعنى بالإشارة إلى الوجوه البلاغية المترتبة على تغاير القراءات واختلافها، وتلمس دورها في إثراء بلاغة القرآن، بوصفها وجهًا من وجوه إعجازه[5].

ومن أمثلته عند الإمام الملحاني: قوله في توجيه القراءة الواردة في لفظي: ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟﴾، و﴿يَجْمَعُونَ﴾[6] من قوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:58]: «وجه خطاب (فلتفرحوا)، و(تجمعون): الالتفات إلى الكفار؛ مناسبة لما بعده»[7]. وقوله في توجيه القراءة بالنون في لفظ ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾[8] من قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم﴾ [النحل:96]: «وجه نون ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ﴾: الالتفات إلى نون العظمة»[9].

5. **التوجيه المعنوي**: يقصد به معرفة معاني القراءات التي يرجع الاختلاف فيها إلى العلاقات الدلالية والمعنوية بين المفردات.

ومن أمثلته عند الإمام الملحاني: قوله في توجيه القراءة بفتح الواو في لفظ ﴿وَلَيَتِهِم﴾[10]، من قوله تعالى:

---

(1) وقرأ الباقون بالنصب. ينظر: النشر، 247/2.

(2) المناهل الروية، ص19. وينظر: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، 468/1، عبد الحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، 7/2، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، 507/3.

(3) قرأ بنصبها ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ورويس، وخلف، وقرأ الباقون برفع الراء. ينظر: النشر، 353/2.

(4) المناهل الروية، ص40. وينظر: الكشف، 216/2، نصر بن علي، ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، 1075/3.

(5) أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص30.

(6) قرأهما رويس بالخطاب، ووافقه في الثاني أبو جعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بالغيب فيهما. ينظر: النشر، 285/2.

(7) المناهل الروية، ص27. وينظر: الموضح، 628/2.

(8) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر، وعاصم، واختلف عن ابن عامر، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: النشر، 305/2.

(9) المناهل الروية، ص30. وينظر: الحجة لابن خالويه، ص213، الكشف، 40/2، شرح الهداية، 382/2.

(10) وهي قراءة الجمهور في موضعي الأنفال والكهف، وقرأ حمزة بالكسر فيهما، وافقه الكسائي وخلف في الكهف. ينظر: النشر، 277/2.

﴿مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنفال:72]: «وجه فتح ﴿وَلَايَتِهِم﴾: حمله على معنى النصرة، أي: ليس لكم تولي أمورهم من إرث ونصرة»(1).

وقوله في توجيه قراءة الفتح في لفظ ﴿تَهْجُرُونَ﴾(2)، من قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون:67]: «وجه فتح ﴿تَهْجُرُونَ﴾: كونه مضارع هجر هجرًا: إذا هذى لعدم الفائدة، أو هجرانًا، بمعنى: ترك ذلك لعدولهم عن الحق وتركه»(3).

أصول توجيه القراءات عند الإمام الملحاني:

المقصود من أصول الاحتجاج: بيان القواعد والأسس التي اعتمد عليها المؤلف في إيضاح علل ووجوه القراءات.

وقد استند الإمام الملحاني في توجيهه القراءات إلى مجموعة من الأصول، وهي كما يأتي:

1. اتباع الأثر والنقل:

جعل الإمام الملحاني اتباع الأثر، والاعتماد في القراءة على الرواية والنقل أصلًا أصيلًا في توجيه القراءات، وأكد على ذلك في مواضع عديدة، ولا ريب فإن القراءة سنة متبعة، والأصل فيها صحة النقل وثبوت الرواية.

ومن ذلك: قوله في قراءة رويس بالنقل(4): «وتخصيص ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن:54]؛ لثقله بالعجمة، واتباعًا للأثر»(5). وقوله في توجيه قراءة يعقوب في لفظ ﴿ثَمُودَا۟﴾(6) في مواضعه الأربعة(7): «وقرأ يعقوب بترك تنوين الأربعة، ويقف بغير ألف كمن وافقه؛ اتباعًا للرواية»(8).

2. القرآن الكريم:

وجه الإمام الملحاني بعض القراءات واحتج لها بمواضع أخرى من القرآن الكريم متفق على قراءتها، ومن ذلك قوله في توجيه القراءة بالبناء للفاعل في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾، و﴿أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:136]،

(1) المناهل الروية، ص25. وينظر: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ص314، الموضح، 586/2.

(2) وهي قراءة الجمهور بفتح التاء وضم الجيم، وقرأ نافع بضم التاء وكسر الجيم. ينظر: النشر، 329/2.

(3) المناهل الروية، ص35. وينظر: الحجة للفارسي، 298/5، الحجة لابن خالويه، ص258، الكشف، 130/2.

(4) وهي قراءة ورش أيضًا. ينظر: النشر، 409/1.

(5) المناهل الروية، ص8. وينظر: الموضح، 1234/3.

ووجه بهذا الأصل في أغلب أبواب الأصول عند التخصيص في لفظ ما لقارئ أو راو.

(6) وهي قراءة حمزة وحفص، ووافقهم شعبة في حرف النجم، وقرأ الباقون بالتنوين. ينظر: النشر، 290،289/2.

(7) وهي: (أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟) [هود:68]، و(وَعَادًا وَثَمُودَا۟) [الفرقان:38، العنكبوت:38]، و(وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ) [النجم:51].

(8) المناهل الروية، ص27.

و﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:140][1]: «وجه التسمية في ﴿نَزَّلَ﴾ وما بعده: إسناده إلى الله تعالى على حد: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر:9]»[2]. وقوله في توجيه قراءة الإفراد في ﴿كَلِمَتُ﴾[3]، من قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام:115]: «وجه توحيد ﴿كَلِمَتُ﴾: قصد الجنس، على حد: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:137]»[4].

3. **أقوال الصحابة ﷺ**: قال: «وجه إفراد ﴿نِعْمَةُ﴾ [لقمان:20][5]: قصد الجنس، على حد: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم:34]، أو الواحدة؛ لتفسير ابن عباس لها بالإسلام»[6].

4. **السياق أو المناسبة**: نحو قوله في توجيه القراءات في ﴿تَعْبُدُونَ﴾[7]، من قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة:83]: «وجه الخطاب في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾: حكاية الحال، ومناسبة ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ [البقرة:94]، وفيما قبله ﴿مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة:85]، ووجه غيبه: مناسبة ﴿يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ﴾ [البقرة:85]»[8].

5. رسم المصحف:

تعد موافقة رسم المصحف من أهم أصول توجيه القراءات والاحتجاج لها عند الإمام الملحاني؛ إذ إنه نص في كثير من مواطن التوجيه في كتابه على موافقة القراءة للرسم، ومن ذلك: قوله في توجيه قراءة يعقوب في الوقف على لام (مَالِ) في مواضعها الأربعة: «وجه الوقف على (مَالِ): اتباع الرسم»[9]، وقوله في توجيه قراءة خلف[10] في قوله تعالى: (وَقَدْ خَلَقْتُكَ) [مريم:9]: «وجه (خَلَقْتُكَ﴾: الإثبات على الحقيقة، وهو على صريح

(1) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر بضم النون والهمزة وكسر الزاي فيهما، وقرأ الباقون بفتح النون والهمزة والزاي في الأولين، وفي الأخير قرأ عاصم، ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي. ينظر: النشر، 252/2،253.

(2) المناهل الروية، ص20. وينظر: الحجة لابن خالويه، ص217، الكشف، 400/1،401.

(3) قرأ بذلك الكوفيون، ويعقوب، وقرأ الباقون بألف على الجمع. ينظر: النشر، 262/2.

(4) المناهل الروية، ص22. وينظر: الحجة لابن خالويه، ص148، الحجة للفارسي، 389/3.

(5) قرأ بذلك الجمهور، وقرأ المدنيان، وأبو عمرو، وحفص بفتح العين، وهاء مضمومة على التذكير والجمع. ينظر: النشر، 347/2.

(6) المناهل الروية، ص38. وينظر: الكشف، 189/2، شرح الهداية، 471/2.

(7) قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. ينظر: النشر، 218/2.

(8) المناهل الروية، ص14. وينظر: الكشف، 249/1،250.

(9) المناهل الروية، ص10.

(10) وهي قراءة الجمهور، وقرأ حمزة والكسائي (خلقناك) بالنون والألف على لفظ الجمع. ينظر: النشر، 317/2.

الرسم»(1). وقوله في توجيه قراءة الضاد في ﴿بِضَنِينٍ﴾(2) [التكوير:24]: «وجه ضاد ﴿بِضَنِينٍ﴾: جعله اسم فاعل من ضن، بمعنى: بخيل(3)، وعليه الرسم»(4).

6. ما جاء على الأصل: ومن ذلك: قوله في توجيه قراءة خلف في بابي السكت والوقف على الهمز: «وجه تحقيق الهمزة، وعدم السكت: الأصل»(5)، وقوله: «وجه التفخيم في الراءات، والترقيق في اللامات: الأصل»(6)، وتوجيهه حذف هاء السكت من ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ وغيره بأنه الأصل(7).

وقوله في توجيه ﴿لَوَّوْا﴾ [المنافقون:5]: «وجه تخفيفه(8): المجيء على الأصل، مع الاحتمال لإفادة الكثرة عند الفارسي»(9).

7. مناسبة الفواصل: قال في سياق توجيهه واحتجاجه للقراءات في: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب:10]، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب:66]، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:67]-: «وجه إثبات الألف وقفًا، وحذفها وصلًا(10): الجمع بين الأصل، والمناسبة للفواصل المنونة، وهي اللغة الحجازية، وهي الفصحى»(11).

8. اللغة: بنحوها، وصرفها، ولغات العرب:

أ- النحو: والأمثلة على ذلك في كتابه كثيرة، من ذلك ما قاله المؤلف في توجيه القراءات في لفظ ﴿ٱللَّهِ﴾(12)، قوله تعالى: ﴿ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:2]: «وجه رفع الجلالة: كونها مبتدأ والموصول خبره، أو خبر هو، أو مبتدأ والموصول صفة، والخبر مقدر، أي: واحد، أو قادر. ووجه جره: جعله بدلًا من ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم:1]، أو عطف بيان، فراعى ما هو الأولى في الحالين؛ اتباعًا للأثر»(13).

(1) المناهل الروية، ص32. وهي قراءة الجمهور، وقرأ حمزة والكسائي: (خلقناك) بالنون والألف على لفظ الجمع. ينظر: النشر، 317/2.

(2) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس بالظاء. ينظر: النشر، 399،398/2.

(3) ينظر: الحجة للفارسي، 381/6، الكشف، 364/2، حجة القراءات لابن زنجلة، ص752.

(4) المناهل الروية، ص49. وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ورويس بالظاء. ينظر: النشر، 399،398/2.

(5) المناهل الروية، ص8. وينظر: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم النويري، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، 483/1.

(6) المناهل الروية، ص10. وينظر: الكشف، 220،209/1، شرح الهداية، 127،126/1.

(7) المناهل الروية، ص10.

(8) قرأ نافع، وروح بتخفيف الواو الأولى، وقرأ الباقون بتشديدها. ينظر: النشر، 388/2.

(9) المناهل الروية، ص47. وينظر: الحجة للفارسي، 293/6، حجة القراءات لابن زنجلة، ص709.

(10) قرأ المدنيان، وابن عامر، وشعبة بألف في الثلاثة وصلًا ووقفًا، وقرأ البصريان، وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقون، وهم ابن كثير، والكسائي، وخلف، وحفص بألف في الوقف دون الوصل. النشر، 348،347/2.

(11) المناهل الروية، ص39. وينظر: الكشف، 195/2، الحجة للفارسي، 470،469/5، شرح الهداية، 475،474/2.

(12) قرأ المدنيان، وابن عامر برفع الهاء في الحالين، وافقهم رويس في الابتداء خاصةً، وقرأ الباقون بالخفض في الحالين. ينظر: النشر، 298/2.

(13) المناهل الروية، ص29. وينظر: الكشف، 25/2، شرح الهداية، 373/2.

ب- الصرف: ويكتفى بمثال واحد، قال المصنف: «وجه قصر ﴿زَكِيَّةً﴾[1] [الكهف:74]: بناؤه على فعيل؛ للمبالغة»[2].

ج- لغات العرب: ويوجه بها كثيرًا من المواطن؛ تارة يصرح باللغة، نحو قوله: «وجه كسر ﴿حِجُّ﴾[3] [آل عمران:97]: لغة تميم، أو قيس، أو نجد»[4]، وتارة يكتفي بكونها لغة، نحو قوله: «وجه همز (ربأت)[5] [الحج:5، فصلت:39] إحدى اللغتين»[6].

المبحث الرابع: رسم المصحف في (المناهل الروية)

اعتنى الإمام الملحاني برسم المصحف عناية كبيرة؛ لكونه أحد أركان القراءة الصحيحة، وبلغ من عنايته بالرسم أنه وجه به القراءات في مواطن عديدة، إما مستقلًا، أو ضاما إليه توجيهًا آخر.

ورسم المصحف واجب الاتباع، وهذا ما قرره أئمة المسلمين[7]، والإمام الملحاني نص على ذلك في كتابه، فقال في باب ياءات الزوائد: «إنما سميت زوائد؛ لزيادتها على الرسم المتبع، وهو رسم المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، واتباعها واجب، كما نص عليه العلماء»[8].

أهم ملامح عناية الإمام الملحاني برسم المصحف في كتابه:

1. تعليل القراءات باتباع الرسم:

علل الملحاني كثيرًا من القراءات في أكثر من موضع باتباع الرسم، فذكر بأن وجه الحذف في ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾

(1) قرأ بذلك الكوفيون، وابن عامر وروح، وقرأ الباقون بالألف وتخفيف الياء. ينظر: النشر، 313/2.

(2) المناهل الروية، ص31. وينظر: الكشف، 68/2، حجة القراءات لابن زنجلة، ص424.

(3) قرأ بذلك أبو جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وقرأ الباقون بفتح الحاء. ينظر: النشر، 241/2.

(4) المناهل الروية، ص18. وينظر: حجة القراءات لابن زنجلة، ص170، الموضح، 380/1.

(5) قرأ أبو جعفر بهمزة مفتوحة بعد الباء في الموضعين، وقرأ الباقون بحذف الهمزة فيهما. ينظر: النشر، 325/2.

(6) المناهل الروية، ص34.

(7) ينظر: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، ص164،165، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، المحكم في نقط المصاحف، ص11، البرهان في علوم القرآن، 379/1، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 2200/6.

(8) المناهل الروية: شرح الدرة المضية، ص11.

وبابه لأبي جعفر، ووجه الوقف على ﴿مَالِ﴾[1]، وكذا في ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، و﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾[2] [القصص:82]: اتباع الرسم[3]. والإمام الملحاني يجمع أحيانًا بين التوجيه بالرسم وغيره من التوجيهات، نحو قوله في ﴿ءَاتَىٰنِۦَ﴾ [النمل:36]: «وجه الإثبات وصلًا، والحذف وقفًا[4]: الجمع بين اللغتين؛ مراعاة للأصل والرسم»[5]، وعند توجيه ﴿لَا نَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات:25]، قال: «وجه تشديد ﴿لَّا تَنَاصَرُونَ﴾[6]: الإتيان به على الأصل، لكنه أدغم تخفيفًا؛ مراعاة للأصل والرسم، واتبع الأثر في التخصيص؛ للجمع بين اللغتين»[7].

2. النص على موافقة القراءة للرسم:

موافقة الرسم قد تكون تحقيقًا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا وهو الموافقة احتمالًا[8]، والإمام الملحاني كان دقيقًا في هذه المسألة، فعند توجيه القراءات يذكر الموافقة، وينص في مواضع كثيرة على أن القراءة على صريح الرسم، فيقول -مثلًا في الموافقة الصريحة-: «وجه ﴿يَقْدِرُ عَلَىٰٓ﴾[9] [يس:81، الأحقاف:33]: كونه مضارع قدر، وهو صريح الرسم»[10].

وقوله في ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾[11] [الصافات:130]: «وجه فتحه ومده: جعل الكلمة الأولى معنى (أهل)، مضافة إلى نبي، كما يقال: آل محمد، كما هو مقتضى صريح الرسم»[12].

(1) كتبوا في كل المصاحف هذه الأربعة المواضع بقطع لام الجر مما بعده. ينظر: المقنع، ص482، أبو داود سليمان بن نجاح، مختصر التبيين لهجاء التنزيل، 811/4، 911. قال ابن الجزري -بعد ذكر مذاهب القراء في الوقف عليها-: «وهذه الكلمات قد كتبت لام الجر فيها مفصولةً مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء؛ اتباعًا للرسم حيث لم يأت فيها نص، وهو أظهر قياسًا، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولام الجر لا تقطع مما بعدها». النشر، 146/2.

(2) أجمعت المصاحف على كتابتهما كلمةً واحدةً موصولةً. ينظر: المقنع، ص484، مختصر التبيين، 974/4. أما مذاهب القراء في الوقف عليهما، فينظر ذلك في النشر، 151/2.

(3) المناهل الروية، ص7، 10.

(4) أثبت الياء فيها مفتوحةً وصلًا نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، ووقف عليها بالياء يعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وقنبل، وحفص، وحذفها الباقون في الوصل لالتقاء الساكنين. ينظر: النشر، 187/2، 340.

(5) المناهل الروية، ص12. أجمع كتاب المصاحف على حذف الياء التي بعد النون. ينظر: المقنع، ص524، 565، مختصر التبيين، 950/4.

(6) وهي قراءة أبي جعفر، والبزي عن أبي ربيعة. ينظر: النشر، 234/2.

(7) المناهل الروية: شرح الدرة المضية، ص41.

(8) ينظر: النشر في القراءات العشر، 11/1.

(9) قرأ رويس (يقدر) بياء مفتوحة، وإسكان القاف من غير ألف وضم الراء في يس، وافقه روح في الأحقاف، وقرأ الباقون بالياء وفتح القاف وألف بعدها، وخفض الراء منونةً في موضعي يس. ينظر: النشر، 355/2.

(10) المناهل الروية، ص41. ينظر: المقنع، ص203، 206، مختصر التبيين، 1021/4، 1030.

(11) قرأ نافع، وابن عامر، ويعقوب بفتح الهمزة ومد، وقطع اللام من الياء وحدها، وقرأ الباقون بكسر الهمزة، وإسكان اللام بعدها ووصلها بالياء كلمةً واحدةً في الحالين. ينظر: النشر، 360/2.

(12) المناهل الروية: شرح الدرة المضية، ص41.

وقوله عند توجيه ﴿عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [الزخرف:19]: «وقرأ يعقوب ﴿عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾[1] على الظرف، وهو على صريح الرسم»[2].

وأحيانًا يذكر أن اللفظ على صريح الرسم في بعض المصاحف[3]، كما في قراءة يعقوب (وفصله)[4]، من قوله تعالى: ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾ [الأحقاف:15].

وفي مواضع أخرى ينص على أن القراءة توافق رسم المصحف تقديرًا، ومثال ذلك: عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ [الأنفال:42]، قال: «وجه إظهار (حيي)[5]: الأصل المؤيد بقصد الحركة، وكراهة تشديد العليل، ويوافق الرسم تقديرًا»[6].

3. الإشارة إلى اتفاق كتاب المصاحف:

يشير الإمام الملحاني في مواضع إلى اتفاق كتاب المصاحف على رسم بعض الكلمات، ومثال ذلك: عند قوله تعالى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗا﴾ [مريم:19]، قال: «وجه همز ﴿لِأَهَبَ﴾[7]: إسناده إلى رسول الله، وعليه إجماع الرسمة»[8]. ويقول في ﴿تَتۡرَا﴾[9] [المؤمنون:44]: «واتفقوا على رسمه بالألف»[10].

ويذكر اتفاق القراء على رسم بعض الكلمات، كما في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾[11] [الكهف:38]، حيث يقول: «واتفق العشرة على الإثبات وقفًا ورسمًا للرسم»[12].

4. ذكر اختلاف مصاحف الأمصار:

أشار الإمام الملحاني إلى رسم الكلمة في المصاحف العثمانية، عند ذكره وصف بعض الرسوم، وصرح

(1) وقرأ بذلك -أيضًا- المدنيان، وابن كثير، وابن عامر، وقرأ الباقون بالباء وألف بعدها، ورفع الدال. ينظر: النشر، 368/2.

(2) المناهل الروية، ص42،43. ينظر: المقنع، ص528، مختصر التبيين، 1100/4.

(3) قال الداني: «وكتبوه في جميع المصاحف بقطع اللام من الياء». المقنع، ص486. وينظر: مختصر التبيين، 1042/4،1043.

(4) ينظر: المناهل الروية، ص44. وقرأ الباقون بكسر الفاء، وفتح الصاد، وألف بعدها. ينظر: النشر، 373/2.

(5) قرأ المدنيان، ويعقوب، وخلف، والبزي، وشعبة بياءين ظاهرتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، واختلف عن قنبل، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة. ينظر: النشر، 276/2.

(6) المناهل الروية، ص25. ينظر: المقنع، ص381،534، مختصر التبيين، 590/3.

(7) قرأ بذلك الجمهور، وقرأ أبو عمرو، ويعقوب، وورش بالياء بعد اللام، واختلف عن قالون. ينظر: النشر، 317/2،318.

(8) المناهل الروية، ص32. روى الداني عن أبي عبيد أن المصاحف كلها اجتمعت على رسم ألف بعد اللام في (لِأَهَبَ لَكِ). ينظر: المقنع، ص354، مختصر التبيين، 828/4.

(9) قرأ أبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. ينظر: النشر، 328/2.

(10) المناهل الروية، ص35. وينظر: المقنع، ص362، مختصر التبيين، 891/4.

(11) قرأ أبو جعفر، وابن عامر، ورويس (لكنا) بإثبات الألف بعد النون وصلًا، وقرأ الباقون بغير ألف. ينظر: النشر، 311/2.

(12) المناهل الروية، ص31. وينظر: المقنع، ص341، 570، مختصر التبيين، 808/3. قال ابن الجزري في النشر، 311/2: «ولا خلاف في إثباتها في الوقف؛ اتباعًا للرسم».

بذكرها، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل:25]، حيث قال: «و(اسجدوا) فعل أمر، ورسمه على حد ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه:94] كما صرح به الداني، وقال الناظم في نشره: (ولعل الداني رآه في بعض المصاحف محذوف الألفين فنقله، وكذلك)[1] انتهى. يعني: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فلا يكون ﴿سْجُدُوا﴾ مرسومًا على حده، أو الألف بعد يائه، بخلاف ياء ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ فإنه بإثبات إحدى الألفين في المصاحف **الشامية، والمدني، والإمام**»[2].

وعند قراءة أبي جعفر[3] في ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس:19] ذكر بأن رسم ﴿أَئِن﴾ بألف واحدة في غير **العراقية**، وعزا ذلك إلى الناظم في نشره[4].

ومن جانب آخر اكتفى الملحاني بورود رسم الكلمة في بعض المصاحف، ولم يسم تلك المصاحف، كما في قوله تعالى: ﴿فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر:40]: ذكر أن لفظ ﴿بَيِّنَتٍ﴾ بقراءة الجمع[5] عليه بعض الرسوم[6]. وعند توجيه القراءة بحذف الألف[7] في ﴿فَكِهُونَ﴾ [يس:55]، و﴿فَكِهِينَ﴾ [الدخان:27، الطور:18، المطففين:31]، قال: «وعلى ذلك بعض الرسوم»[8]. وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُوا۟ رَبِّى﴾ [الجن:20] ذكر بأن القراءة بالقصر توافق بعض الرسوم، والقراءة بإثبات الألف[9] بأنه يوافق في الرسم البعض الأخير[10].

5. توجيه الرسم باحتمال القراءتين:

وجه الإمام الملحاني الرسم باحتمال القراءتين، فعند توجيه قراءة يعقوب (إخوتكم) من قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:10]، قال: «والرسم يحتمل القراءتين تحقيقًا؛ لتجريده من النقط

(1) النشر، 337/2.

(2) المناهل الروية، ص37.

(3) بفتح الهمزة الثانية، وتسهيلها بين بين مع الإدخال، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر: النشر، 353/2.

(4) المناهل الروية، ص40. وينظر: النشر، 457/1.

(5) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وشعبة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وقرأ الباقون بالتوحيد. ينظر: النشر، 352/2.

(6) المناهل الروية، ص39. ذكر أبو عبيد أنه رآها في بعض المصاحف بالألف والتاء، وصرح الداني برؤيتها كذلك في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة، وفي بعضها بغير ألف، ونقل أبو داود الخلاف. ينظر: المقنع، ص344،345، مختصر التبيين، 1018/4.

(7) وهي قراءة أبي جعفر، ووافقه حفص في المطففين، واختلف فيه عن ابن عامر، وقرأ الباقون بالألف في الأربعة. ينظر: النشر، 354/2،355.

(8) المناهل الروية، ص40. رواه الداني في المقنع، ص203، 554-556 بالحذف، ثم ذكره في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، ذكر أبو داود أنها كذلك في مصاحف أهل المدينة، وفي بعض مصاحف سائر الأمصار، وعليه العمل. ينظر: مختصر التبيين، 1027/4.

(9) والقراءة بغير ألف على الأمر هي قراءة أبي جعفر، وعاصم، وحمزة، وقرأ الباقون بالألف على الخبر. ينظر: النشر، 392/2.

(10) المناهل الروية، ص47. وذكر الخلاف ابن أبي داود، والداني، وابن وثيق. ينظر: أبو بكر بن أبي داود السجستاني، كتاب المصاحف، 256/2، المقنع، ص559، إبراهيم بن محمد بن وثيق الأندلسي، الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، ص152، وذكر الجهني أنه في مصاحف أهل الكوفة بغير ألف، وكذا رآه السخاوي في المصحف الشامي. ينظر: علي بن محمد السخاوي، الوسيلة إلى كشف العقيلة، ص236.

والشكل»[1]. قال الآركاتي: «والرسم صالح للوجهين»[2]. وذكر في قراءة ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ [الصف:14] بحذف التنوين والإضافة أن الرسم يحتملها[3]. قال أبو شامة: «فلم تخرج القراءتان عن صورة الرسم»[4]. وذكر الآركاتي أن الرسم صالح للوجهين[5].

وتجريد رسم المصحف من النقط والشكل؛ ليحتمل خطه القراءات هو ما عبر عنه الإمام الداني بقوله: «وإنما أخلى الصدر منهم المصاحف من ذلك [النقط] ومن الشكل؛ من حيث أرادوا الدلالة على بقاء السعة في اللغات، والفسحة في القراءات التي أذن الله تعالى لعباده في الأخذ بها، والقراءة بما شاءت منها، فكان الأمر على ذلك إلى أن حدث في الناس ما أوجب نقطها وشكلها»[6] .

المبحث الخامس: استدراكات الإمام الملحاني على (الدرة)

تعريف الاستدراك:

في اللغة: مادة (درك) تعود في أصلها إلى معنى اللحاق بالشيء، والدرك: اللحاق، والإدراك: اللحوق. قال ابن فارس: «الدال والراء والكاف أصل واحد، وهو لحوق الشيء بالشيء، ووصوله إليه. يقال: أدركت الشيء أدركه إدراكًا»[7].

وفي الاصطلاح: رفع توهم تولد من كلام سابق[8]، أو طلب اللاحق درك ما فات السابق؛ إما برفع توهم، أو تصليح خطأ، أو إكمال نقص، أو رفع لبس[9].

اعتنى الإمام الملحاني بمنظومة الإمام ابن الجزري، المسماة بـ (الدرة المضية)، وإن من جوانب عنايته استدراكه على الناظم في مواضع من نظمه، وقد سلك فيه مسلكًا نقديا متأدبًا، ويمكن إجمال منهجه في ذلك على النحو الآتي:

1. راعى الإمام الملحاني في استدراكه على الناظم ذكر العلة الموجبة له، نحو قوله: «﴿ٱلسُّحْتَ﴾

(1) المناهل الروية، ص44.

(2) محمد غوث بن ناصر الدين الآركاتي، نثر المرجان في رسم نظم القرآن، 668/6.

(3) المناهل الروية، ص47. وهي قراءة ابن عامر، ويعقوب، والكوفيين، وقرأ الباقون بالتنوين، ولام الجر. ينظر: النشر، 387/2.

(4) إبراز المعاني، ص701.

(5) نثر المرجان، 333/7.

(6) المحكم في نقط المصاحف، ص3.

(7) مقاييس اللغة، مادة (درك)، 269/2.

(8) علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، ص21.

(9) ينظر: أحمد بن علي السديس، استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي ص5، باسم بن حمدي السيد، استدراكات السخاوي في كتابه (الوسيلة) على الداني في مسائل الرسم، ص18.

[المائدة:62]: ولا حاجة لذكره في حق يعقوب؛ لأنه [وافق] فيه أصله»[1].

2. اعتمد الإمام الملحاني في استدراكاته التي ساقها في كتابه صيغًا وعبارات متنوعة، وهي: "ولا حاجة له إلى كذا"، "وكان ينبغي للناظم أن يذكر كذا"، "ولو فعل الناظم كذا لكان حسنًا"، "ولو اعتمد كذا لساغ ذلك"، غير أن الصيغة الأولى هي الأكثر ورودًا عنده. نحو قوله: «ولا حاجة إلى قوله: "اشدد"؛ لفهمه من الترجمة السابقة ...»[2].

3. كان الملحاني كثيرًا ما يتبع استدراكه على الناظم بالاعتذار، وهذا من حسن الأدب مع العلماء.

4. لم يستدرك الملحاني على الناظم بنظم أبيات، وإنما باستدراكات واقتراحات لفظية لإصلاح النظم وتقويمه، وستأتي الأمثلة على ذلك.

5. جل الاستدراكات التي أوردها الملحاني تتعلق بخروج الناظم عن اصطلاحه.

6. كل استدراك ذكره الإمام الملحاني مسبوق فيه بما استدركه الإمامان الزبيدي، والنويري، ولم ينفرد إلا بمواضع قليلة عن الشراح السابقين عليه.

والاستدراكات التي وقفت عليها من خلال استقراء (المناهل الروية) تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: استدراكات على الناظم في مخالفته اصطلاحه:

وهذا القسم هو الغالب في كتابه، والمقصود باصطلاحه قوله: (فإن خالفوا أذكر وإلا فأهملا)، وقوله: (وإن كلمة أطلقت فالشهرة اعتمد)، ومن أمثلة ذلك:

1. في قول الإمام ابن الجزري[3]:

كذا التاء في صفا وزجرًا وتلوه وذروًا وصبحًا عنه بيت في حلى

قال الإمام الملحاني: «وكان ينبغي للناظم أن يذكر ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ بالمرسلات [5] أولا يذكر ﴿صُبۡحًا﴾ [العاديات:3]؛ مشيًا على قاعدته فيما إذا كان الاختلاف بين خلف وخلاد. قال الناشري: لا حاجة للشيخ إلى ذكر ﴿صُبۡحًا﴾؛ لأن خلفًا إذا وافق نفسه في روايته عن حمزة لم يذكره كما سيأتي [في باب الجزم]، وإلا لورد ﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾، والعذر للشيخ أنه أقام به وزن البيت، انتهى»[4].

2. في قول الإمام ابن الجزري[5]:

(1) المناهل الروية، ص15.

(2) المناهل الروية، ص15.

(3) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص14).

(4) المناهل الروية، ص5، والإيضاح، ص117.

(5) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص15).

ويـأتـه أتى يســـر وبـالقصـــر طف وأر جه بن وأشـــبع جد وفي الكل فانقلا

قال الإمام الملحاني: «قرأ ابن وردان ﴿أَرْجِهْ﴾ في [الأعراف:111]، و[الشعراء:36] بالقصر المحال على ما قبله، وقرأه ابن جماز بالإشباع، ولا حاجة له إلى ذكرهما؛ لأنهما لم يخالفا أصليهما، ولم يصنع مثل هذا في شيء من نظمه إلا ما ذكرناه أولًا»[1].

وقد أورد هذا الاستدراك النويري، وخرجه بقوله: «لا يقال: وافق أبو جعفر نافعًا في ﴿أَرْجِهْ﴾؛ حيث قصر في إحدى روايتيه، وأشبع في أخراها، فلا وجه لذكر من لم يخالف صاحبه؛ لأنا نقول: ذكره هنا ليس لبيان الترجمة، بل لتعيين إحدى الترجمتين لإحدى الروايتين، والأخرى للأخرى، فالمقصود المطابق ههنا هو التخصيص، وأما الترجمة فذكر بالتبع، وعلم التزامًا»[2].

3. في قول الإمام ابن الجزري[3]:

ويســـن نون ادغم فـدًا حط وســـين ميـ م فز يلهث اظهر أد وفي اركب فشـــا ألا

قال الإمام الملحاني: «قرأ خلف وأبو جعفر بإظهار الباء عند الميم في ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ بهود [42]، ولم يكن له حاجة إلى ذكر خلف في ﴿ٱرْكَب﴾ على ما ذكرناه أولًا، وأما أبو جعفر فذكره على القاعدة؛ لأجل خلف قالون في ﴿يَلْهَث﴾ [الأعراف:176] ونظائره»[4].

فخلف قرأ من الموافقة، وقد ذكره الناظم خروجًا عن اصطلاحه.

4. في قول الإمام ابن الجزري[5]:

لـدى لام عـرف نحـو ربي عبـاد لا النـ ـدا مســـني آتـان أهـلـكـني مـلا

قال الإمام الملحاني: «وأطلق الناظم ﴿مَسَّنِيَ﴾[6]، و﴿ءَاتَىٰنِيَ﴾[7] معتمدًا على الشـــهرة، ولا حاجة له إلى كثرة الأمثلة، وإنما لقصد مسألة النداء، وتميم البيت بذكر البواقي، كما يتيسر، فلم يستوعب مواضع الخلاف»[8].

(1) المناهل الروية، ص5.

(2) محمد بن محمد أبو القاسم النويري، شرح النويري على الدرة المضية في قراءة الثلاثة المرضية، ص12.

(3) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص18).

(4) المناهل الروية، ص8.

(5) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص19).

(6) في قوله تعالى: ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء:83]، و﴿مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [ص:41].

(7) وهو قوله تعالى: ﴿ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [مريم:30].

(8) المناهل الروية، ص11.

5. عند شرح قول الناظم[1]:

ولكن وبعد انصـــب ألا اشـــدد لتكملوا كموص حمًى والعســـر واليســـر أثقلا

قال الإمام الملحاني: «ولا حاجة إلى قوله: "اشـــدد"؛ لفهمه من الترجمة الســـابقة، لكن لما جاءت مســـألة "النصب" خاف عدم فهمه من المتقدم، فصرح به زيادة في البيان، وإلا فالشهرة في الكل كافية»[2]. على أنه يمكن أن يكون مراد الناظم بقوله: "اشدد" الاستئناف، وبناءً على ذلك فلا محل لهذا الاستدراك.

6. عند شرح قول الناظم[3]:

والاذن وســـحقًا الاكـل إذ أكلهـا الرعـب وخطوات سـحت شـغل رحمًا حوى العلا

قال الإمام الملحاني في ﴿ٱلسُّحۡتَ﴾ [المائدة:62]«ولا حاجة لذكره في حق يعقوب؛ لأنه [وافق] فيه أصله»[4]. وأبان عن مراد الناظم في هذا الزبيدي، فقال: «واعلم أن الشيخ -رحمه الله تعالى- جمع هذه الألفاظ، ومن جملتها ﴿ٱلسُّحۡتَ﴾، ومعلوم أن أبا عمرو يضـــمه، وهو بالنســـبة إلى يعقوب لا حاجة إليه، لكن لما كان أبو جعفر يضمه خلافًا لأصله أورده، والأمر في ذلك سهل؛ لأن المعنى صحيح»[5].

7. عند شرح قول الناظم[6]:

....ضـــم ســـدين حولا

كســـــدا هـــنـــا ....

قال الإمام الملحاني: «لا حاجة له إلى التقييد بـ (هنا)؛ لأن أصله لم يفتح حرف يس»[7]. ومعنى ذلك: أن يعقوب ضم ﴿ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ كما ضم سين ﴿سَدّٗا﴾ في هذه السورة، وقرأ كأصله في يس. فالناظم احترز بقوله: (هنا) عن موضعي يس؛ فإن يعقوب فيهما كأصله.

8. عند شرح قول الناظم[8]:

ورب وإليـاســـين كـالـبصـــر أد وكـالـ ـــــــمـــديـــني حـــلا .....

(1) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص22).
(2) المناهل الروية، ص15.
(3) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص22).
(4) المناهل الروية، ص15.
(5) الإيضاح، ص191.
(6) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص30).
(7) المناهل الروية، ص32.
(8) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص35).

قال الإمام الملحاني: «قرأ أبو جعفر ﴿إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصافات:130] بكسر الهمزة، وإسكان اللام كما في النظم "كالبصر"، وليس التشبيه به متعينًا، بل لا حاجة إليه؛ لأخذه من صريح لفظه، ومن الشهرة، وقرأ يعقوب ﴿ءَالِ يَاسِينَ﴾ بفتح الهمزة بألف بعدها وكسر اللام مفصولًا "كالمديني"، وجاء به النظم على الأصل المرفوضة ضرورةً، وأراد به نافعا فصار ذكره كالترجمة، ولا يتعين التشبيه به إلا من حيث عدم اللفظ المعرف، ولو اعتمد هنا الشهرة لساغ ذلك»[1].

وخلاصة القول في هذه الاستدراكات: أن الناظم خالف اصطلاحه في مواضع من نظمه؛ إما لإقامة وزن البيت، أو زيادة في البيان، أو تتميمًا للبيت، أو ضرورة، أو للتخصيص، أو غير ذلك.

القسم الثاني: استدراكات على الناظم في ألفاظ النظم:

وهذا نادر جدا، وقد وقع ذلك في موضعين:

الموضع الأول: في قول الناظم[2]:

.... والرفع آزر حصلا

قال الإمام الملحاني: «وجه رفع ﴿ءَازَرَ﴾ [الأنعام:74]: كونه منادى مفردًا علمًا لا صفة؛ لأن حرف النداء لا يحذف من الصفة إلا نادرًا، فالحركة بنائية، فكان ينبغي للناظم أن يقول: "والضم"، لكنه جرى على مذهب الكوفيين»[3].

قال النويري: «قالوا: وعبارة الناظم يناسب أن يوجه بخبر المبتدأ، إلا أن قرينة قوله: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا﴾ يؤيد النداء، فلو قال الناظم: "والضم آزر" ... لكان أنسب، ولعله يجوز بالرفع عن الضم على تنصيص موضع الخلاف، ورفع الاحتمال، فليتأمل»[4].

الموضع الثاني: عند شرح قول الناظم[5]:

تناصروا اشددد تا تلظى طوًى .....

قال الإمام الملحاني: «ولو ضم الناظم واو: ﴿نَاصَرُونَ﴾ [الصافات:25] لالتقاء الساكنين؛ مناسبة للواو، ونظرًا للثالث لكان حسنًا، ويجوز الفتح على أنها العاطفة، والرواية بالكسر على أصل التقاء الساكنين»[6]. وذكر

(1) المناهل الروية، ص41.

(2) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص25).

(3) المناهل الروية، ص22.

(4) شرح النويري على الدرة المضية في قراءة الثلاثة المرضية، ص53.

(5) ابن الجزري، متن الدرة المضية، (ص35).

(6) المناهل الروية، ص41.

الزبيدي أن حذف الواو والنون من ﴿نَاصِرُونَ﴾؛ ليتزن البيت[1].

والاعتذار للناظم في الاستدراكين السابقين واضح؛ حيث إنه في الأول استعمل لفظ الرفع؛ جريًا على مذهب الكوفيين، وفي الثاني حذف الواو والنون لوزن البيت.

المبحث السادس: دفاع الإمام الملحاني عن القراءات المطعون فيها

وقع بعض النحويين واللغويين والمفسرين وغيرهم في مزلق خطير، وهو الطعن في بعض القراءات، أو في قرائها، وتضمنت أقوالهم جملة من تلك الطعون، وكان السبب الرئيس في ذلك عدم موافقة القراءات لقواعدهم وأقيستهم النحوية، فتملكتهم العصبية المذهبية، وتعصبوا لتلك القواعد، حتى لو كانت من القراءات الصحيحة المتواترة، فوصفوها بأبشع الصفات، ورموها بالقبح، واللحن، والضعف، والخطأ، والشذوذ، وأحيانًا يحكمون عليها بالبطلان، ويصفونها بالسماجة وعدم الفصاحة، وغيرها من الصفات التي لا تليق، وأحيانًا يجاوزون كل حد فيحرمون القراءة بها، مع أنها قراءة متواترة ثابتة، لا لشيء إلا لأنها جاءت مخالفة للقواعد النحوية التي صنعوها بأيديهم[2].

وقد تصدى العلماء الأفذاذ –قديمًا وحديثًا– لدفع ما وجه إلى القراءات من مطاعن، لا سيما علماء القراءات في مؤلفاتهم، ومن القراء الذين عنوا بالدفاع عن القراءات المتواترة الإمام الملحاني في كتابه (المناهل الروية)، فكان ينبه على الطعون بعد ذكر التوجيه للقراءة المطعون فيها، وينتظم منهجه في الأمور الآتية:

1. اتسم دفاعه عن القراءة المطعون فيها بالإيجاز، فهو لم يرد على الطاعنين ردا تفصيليا، يفند فيه مطاعنهم التي استندوا إليها، وإنما اكتفى بالرد العام الذي يصدره بأحد الألفاظ الآتية:

أ- **ولا اعتبار**: نحو قوله: عند سياق توجيهه قراءة أبي جعفر بضم التاء[3]، في قوله تعالى: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ﴾ [البقرة:34]: «وقد طعن فيها كثير من النحاة، ولا اعتبار بذلك لصحتها»[4].

ب- **ولا عبرة**: نحو قوله: «وجه إسكان خاء ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [يس:49] مع التشديد[5]:كونه من (اختصم) فأبدل وأدغم، وأقرت الخاء على السكون؛ ففيه جمع بين الساكنين على غير حدهما، ولا عبرة بالطاعن فيها؛ لصحتها وقبولها، واستفاضتها عند المحققين»[6].

(1) الإيضاح، ص342.

(2) ينظر: أحمد مكي الأنصاري، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، (المقدمة ج، د).

(3) ينظر: النشر، 210/2.

(4) المناهل الروية، ص13.

(5) قرأ بذلك أبو جعفر، واختلف عن قالون وأبي عمرو. ينظر: النشر، 354/2.

(6) المناهل الروية، ص18.

ج- **فلا اعتراض**: نحو قوله: «وجه ﴿وَضَعَتْ﴾[1] [عمران:36] توجيهه إلى أم مريم؛ مناسبة لـ ﴿وَضَعَتْهَا﴾، و﴿سَمَّيْتُهَا﴾، فلا اعتراض على هذه القراءة»[2].

2. في نقله الطعون التي وجهت إلى القراءات القرآنية كان له مسلكان: **أحدهما**: التصريح بالطاعن، نحو قوله -عند قراءة بالتأنيث[3] في: ﴿نُّسْقِيكُمْ﴾ [النحل:66، المؤمنون:21]-: «وجه التأنيث إسناده إلى ضمير الأنعام، وضعفها **ابن عطية**[4]، ولعل ذلك من حيث إنه أنث فيه، وذكر ﴿فِي بُطُونِهِۦ﴾، ولا ضعف حينئذ؛ لأنهما باعتبارين»[5].

والتوجيه المختصر الذي ذكره الملحاني يوضحه قول أبي حيان: «ولا ضعف في ذلك من هذه الجهة؛ لأن التأنيث والتذكير باعتبار وجهين، وأعاد الضمير مذكرًا؛ مراعاة للجنس، لأنه إذا صح وقوع المفرد الدال على الجنس مقام جمعه جاز عوده عليه مذكرًا ...»[6].

والثاني: عدم التصريح بالطاعن، وهذا هو الغالب على كتابه، ومثال ذلك: في قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا﴾ [النساء:58]، قال: «وجه إسكان العين[7]: كونه المجمع عليه عند تجرده عن (ما)، واغتفر فيه اجتماع الساكنين، وإن لم يكن الأول حرف مد ولين للعروض، وقد أجاز ذلك سيبويه، فلا عبرة بمن طعن فيه»[8].

3. رجع طعن بعض أهل اللغة إلى عدم الاطلاع، نحو قوله -في إسكان لام ﴿لْيَقْطَعْ﴾ [الحج:15]، و﴿لْيَقْضُواْ﴾ [الحج:29]-:«ولا اعتبار بمنع **المبرد** لإسكان اللام مع ثم؛ لصحته عن العرب، وعدم اطلاعه لا يؤثر في التواتر»[9]. وقد يكون -أحيانًا- شديدًا في الرد على بعض الطاعنين، كما فعل في رده

(1) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر، ويعقوب، وشعبة بإسكان العين وضم التاء. ينظر: النشر، 239/2.

(2) المناهل الروية، ص18.

(3) قرأ بذلك أبو جعفر بالتاء مفتوحةً، وقرأ الباقون بالنون، وفتحها نافع، وابن عامر، ويعقوب، وشعبة، وضمها الباقون. ينظر: النشر، 304/2.

(4) حيث يقول: «وقرأت فرقة (تسقيكم) بالتاء، وهي ضعيفة». المحرر الوجيز، 405/3.

(5) المناهل الروية، ص30.

(6) البحر المحيط، 554/6.

(7) قرأ بذلك أبو جعفر، واختلف عن قالون، وأبي عمرو، وشعبة. ينظر: النشر، 235/2.

(8) المناهل الروية، ص17. وجه الطعن: الجمع بين الساكنين، وليس الأول منهما حرف مد ولين، وأنكر الإسكان أبو العباس، والزجاج، والفارسي، وذكر مكي أنه ليس بشيء ولم يقرأ به. ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 354/1، الحجة للفارسي، 396/2، الكشف، 316/1. قال أبو حيان -بعد إنكار هؤلاء-: «وإنكار هؤلاء فيه نظر؛ لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلا بنقل عن رسول الله ﷺ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله: إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه». البحر المحيط، 690/2. وذكر ابن الجزري أن ذلك لغة، وله نظائر كثيرة. ينظر: النشر، 236/2.

(9) المناهل الروية، ص36.

على الفراء (ت207هـ) -عند شرحه قراءة أبي جعفر بضم الياء[1] في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج:10]-: «وجه ضم ﴿يُسْئَلُ﴾ بناؤه للمفعول فينصب ﴿حَمِيمًا﴾ بنزع الخافض، أو لا يسأل إحضاره، وقول **الفراء**: (لا أشتهي ضم الياء)[2] سوء أدب»[3].

4. من أبرز الأسس التي اعتمد عليها الإمام الملحاني في الدفاع عن القراءات أساسان اثنان:

الأول: صحة القراءة، وثبوت نقلها: اعتمد الملحاني على هذا الأساس في دفعه الطعن عن القراءة اعتمادًا كليا؛ فالقراءة إذا ثبتت فإن ذلك يأتي على الطعن من أساسه، ولا يكون ثمة وجه للطعن فيها؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[4].

نحو قوله: «وجه إسكان عين ﴿تَعْدُواْ﴾ [النساء:154] مع التشديد[5] أن أصله: تعتدوا، فأدغمت التاء في الدال للتجانس، وبقيت العين على سكونها، وهي **قراءة صحيحة يحكمها المشافهة**، فلا عبرة لمن قال: لا يقدر النطق بها، أو من واحد لا بد له من حركة خفيفة، والله أعلم»[6].

ونحو قوله: «وجه ﴿تَفَنُوتٍ﴾ [الملك:3]جعله مصدر تفاوت، وهو على إحدى اللغتين عند سيبويه، ومنع **الأخفش** لغة التشديد، وهو محجوج بصحتها»[7]. ذكر الملحاني أن الأخفش (ت215هـ) في منعه لغة التشديد محجوج بصحتها، وقد ذكر علماء التوجيه أن التفوت لغة في التفاوت، فهما بمعنًى واحد؛ لأن تفعل وتفاعل يأتيان بمعنى[8]. وقوله: «وجه ﴿وَأَكُن﴾[9] [المنافقون:10] العطف على محل ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾[10]، ولا اعتبار لمن ضعف

(1) وكذلك قرأ ابن الحباب عن البزي. ينظر: النشر، 390/2.

(2) حيث يقول: «وقد قرأ بعضهم: ﴿وَلَا يُسْئَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾، ولست أشتهي ذلك؛ لأنه مخالف للتفسير، ولأن القراء مجتمعون على ﴿بج﴾». أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، 184/3.

(3) المناهل الروية، ص47.

(4) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، 860/2.

(5) وهي قراءة أبي جعفر، وقالون بخلف عنه. ينظر: النشر، 253/2.

(6) المناهل الروية، ص20.

(7) المناهل الروية، ص47.

(8) ينظر: شرح الهداية، 535/2، الموضح في وجوه القراءات وعللها، 1283/3.

(9) وهي قراءة الجمهور، وقرأ أبو عمرو ﴿وَأَكُونَ﴾ بالواو، ونصب النون. ينظر: النشر، 388/2.

(10) ينظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 412/23، الحجة للفارسي، 293/6، الكشف، 323/2، شرح الهداية، 533/2، الكشاف، 544/4، البحر المحيط، 184/10.

هذه القراءة[1]؛ **لثبوتها متواترة**»[2].

والثاني: موافقة القراءة للقياس اللغوي، نحو قوله: «وجه إسكان لام ﴿لِيَقْطَعْ﴾، و﴿لِيَقْضُواْ﴾: قصد التخفيف تنزيلًا للمنفصل، ولا اعتبار بمنع المبرد لإسكان اللام مع ﴿ثُمَّ﴾؛ **لصحته عن العرب**»[3]. ذكر الملحاني أن المبرد (ت285هـ) طعن في قراءة الإسكان، ولم يبين طعنه، وهو قوله: «وأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾، فإن الإسكان في لام ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ جيد، وفي لام ﴿لِيَقْطَعْ﴾ لحن؛ لأن ﴿ثُمَّ﴾ منفصلة من الكلمة»[4]. ورده على المبرد بورود ذلك عن العرب يوضحه قول ابن خالويه: «والحجة لمن أسكن: أنه أراد: التخفيف لثقل الكسر، وإنما كان الاختيار مع (ثم) الكسر، ومع (الواو) و(الفاء) الإسكان، أن (ثم) حرف منفصل يوقف عليه، والواو والفاء لا ينفصلان، ولا يوقف عليهما، وكل من كلام العرب»[5].

5. يذكر في بعض المواضع تخريج العلماء للقراءة المطعون فيها، بعد أن يؤكد على ثبوتها وصحة نقلها، نحو قوله: «وجه ضم ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[6] [النور:43]: كونه مضارع أذهب، وقد اجتمع فيه معديان، وقد طعن فيها من لا يعتبر في ذلك، ولا يعتبر به لثبوتها، وخرجها بعضهم على تعلق الباء بالمصدر الدال عليه الفصل، أو هي زائدة، أو بمعنى (من) والمفعول محذوف، أي: يذهب النور من الأبصار»[7]. بعد أن وجه الملحاني قراءة أبي جعفر، لم يصرح بمن طعن فيها، ولا بوجه الطعن، وإنما اقتصر على الإشارة إلى ذلك، وأنه لا اعتبار به، وذكر تخريجها عند العلماء. وبيان ذلك ما قاله أبو حيان: «وذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئة أبي جعفر في هذه القراءة قالا: لأن الباء تعاقب الهمزة، وليس بصواب؛ لأنه لم يكن ليقرأ إلا بما روي، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أبي وغيره، ولم ينفرد بها أبو جعفر، بل قرأه شيبة كذلك، وخرج ذلك على زيادة الباء، أي: يذهب الأبصار، وعلى أن الباء بمعنى (من)، والمفعول محذوف، تقديره: يذهب النور من الأبصار»[8].

6. الإمام الملحاني في دفاعه عن القراءة لا يضيف إلى ثبوت نقل القراءة غير توجيه مختصر للقراءة المطعون

(1) ووجه الطعن: أن الواو في ﴿وَأَكُن﴾ عاطفة، عطفت هذا الفعل على الذي قبله، وهو ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، وهو منصوب، وهذا الفعل مجزوم، فحصل بينهما اختلاف، والقاعدة الإعرابية تقتضي ألا يكون اختلاف بين المتعاطفين.

(2) المناهل الروية، ص47.

(3) المناهل الروية، ص47.

(4) أبو العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، المقتضب، 134/2.

(5) الحجة في القراءات السبع، ص253.

(6) وهي قراءة أبي جعفر بضم الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء. ينظر: النشر، 332/2.

(7) المناهل الروية، ص36.

(8) البحر المحيط، 58/8.

فيها، ولا ريب في أن ثبوت نقل القراءة هو الركن المهم في سياق دفع الطعن عنها: كقوله في: ﴿نُّسْقِيكُمْ﴾ بالتأنيث: «وضعفها ابن عطية، ولعل ذلك من حيث إنه أنث فيه، وذكر ﴿فِي بُطُونِهِۦ﴾، ولا ضعف حينئذ؛ لأنهما باعتبارين»[1].

7. يغلب على الإمام الملحاني عند ذكره الطعن في القراءة عدم بيان وجه الطعن: نحو قوله: «وجه رفع ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس:29،53]: جعل كان تامة، أي: ما حدثت أو وقعت إلا صيحة، ولا عبرة بإنكار **أبي حاتم** لها؛ لثبوتها وصحتها»[2]. فالملحاني -كعادته- يشير إلى الطعن في القراءة، ولا يبين ذلك الطعن، ووجه الاستشكال فيها: أن القاعدة النحوية توجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسندًا إلى ما بعد إلا من المؤنث، فيقال: ما قام إلا هند، قال أبو حيان: «فأنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث»[3]، وإضافة إلى ثبوت القراءة وصحتها، فإن العلماء بينوا أن التأنيث جائز نادر مع جودته وقوته أيضًا[4]. قال الزجاج (ت311هـ): «قرأ بها أبو جعفر المدني وحده، وهي جيدة في العربية»[5].

يتضح مما عرض سابقًا أن صحة القراءة، وثبوت نقلها يعد الأساس المهم، والأصل الأصيل عند الإمام الملحاني في دفاعه عن القراءات المطعون فيها.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على نبينا محمد خير الأنام، وبعد:

فقد تناول هذا البحث جوانب من عناية الإمام الملحاني بشرح نظم (الدرة المضية) للإمام ابن الجزري، وتتلخص النتائج التي انتهى إليها البحث في ما يأتي:

1. كتاب (المناهل الروية) للإمام الملحاني من الشروح النفيسة للدرة، حافل بالفوائد، جامع لمسائل قرائية عديدة، مع صغر حجمه النسبي.
2. اعتنى الإمام الملحاني بذكر تفردات القراء الثلاثة عناية خاصة، وأشار إلى تفردات القراء السبعة ورواتهم.
3. أشار الإمام الملحاني إلى زيادات (طيبة النشر) على متن (الدرة)، وإن لم يستوعب جميع تلك الزيادات.
4. نبه الإمام الملحاني على زيادات (الدرة) على (الطيبة)، وبين أن الناظم ذكرها في (النشر)، و(التقريب) من الانفراد.

(1) المناهل الروية، ص30.

(2) المناهل الروية، ص40.

(3) البحر المحيط، 60/9.

(4) ينظر: عبد الله بن يوسف، جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 99/2.

(5) معاني القرآن وإعرابه، 284/4.

5. اعتنى الإمام الملحاني بتوجيه القراءات، واتسمت توجيهاته للقراءات الثلاث بالإيجاز الشديد، لكنها – على إيجازها– تتضمن أهم وجوه تعليل القراءات التي تتعلق بها.
6. تنوعت أصول توجيه القراءات عند الإمام الملحاني بين اتباع الأثر، وموافقة رسم المصحف، ولغات العرب، وغيرها.
7. أكد الإمام الملحاني على وجوب اتباع رسم المصحف، واحتج به، ونص على موافقة القراءة للرسم تحقيقًا أو تقديرًا.
8. ضمن الإمام الملحاني كتابه عددًا يسيرًا من الاستدراكات على الإمام ابن الجزري، أكثرها يتعلق بخروج الناظم عن اصطلاحه، وقد اعتذر له في بعضها.
9. تصدى الإمام الملحاني لدفع ما وجه للقراءات من مطاعن، واعتمد في دفاعه على أعظم أساس، وهو ثبوت القراءة، وتواترها، وصحة نقلها.

أبرز التوصيات:

أولًا: التأكيد على العناية بالتراث القرائي اليمني؛ تحقيقًا لمخطوطاته النفيسة، وتعريفًا بأعلامه، ودراسة لمدارس الإقراء اليمنية ومقوماتها البنائية، وأصولها الفنية.

ثانيًا: توجيه الباحثين إلى بيان جهود القراء اليمنيين في علم القراءات؛ أداءً ورواية، وتأليفًا نثريا ومنظومًا، وإبراز أثرهم في مجال الإقراء والتأليف.

ثالثًا: إجراء دراسة مقارنة بين شرحي الملحاني والزبيدي للدرة، من حيث المنهج، وجوانب عنايتهما بالنظم.

وآمل أن يكون ما جاء في هذا البحث، وما خلص إليه من نتائج، داعيًا إلى المزيد من العناية بدراسة شروح الشاطبية والدرة لعلماء القراءات اليمنيين، والاستفادة من الوسائل الحديثة في التعريف بقراء أهل اليمن ومؤلفاتهم.

والله تعالى ولي التوفيق، والهادي إلى سواء السبيل.

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت1349هـ)، (1415هـ، 1995م، د.ط)، **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**، دار الفكر، بيروت.
2. إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت311هـ)، (1408هـ، 1988م، ط1)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
3. إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الأندلسي (ت654هـ)، (1429هـ،2009م، ط1)،

الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق: د. غانم بن قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن.

4. أحمد بن علي السديس، (1429هـ)، **استدراكات أبي شامة في إبراز المعاني على الإمام الشاطبي في (أبواب الأصول) من حرز الأماني: جمعًا ودراسة**، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (45)، من ص12إلى ص74.

5. أحمد بن عمار المهدوي (ت نحو440هـ)، (1415هـ، ط1)، **شرح الهداية**، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض.

6. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت395هـ)، (1399هـ، 1979م، د.ط)، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت.

7. أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت324هـ)، (1400هـ،1980م، ط2)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

8. أحمد سعد محمد، (1421هـ،2000م، ط3)، **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، مكتبة الآداب، القاهرة.

9. أحمد مكي الأنصاري، (1393هـ، 1994م، د.ط)، **الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين**، دار المعارف بمصر.

10. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، (1407هـ، 1987م، ط4)، **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

11. باسم بن حمدي بن حامد السيد، (1437هـ)، **استدراكات السخاوي في كتابه (الوسيلة) على الداني في مسائل الرسم: جمع ودراسة**، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد (22).

12. الحسن بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، (1404هـ، 1984م، ط2)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.

13. الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، (1399هـ، 1979م، ط3)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت.

14. سليمان بن نجاح الأندلسي (ت496هـ)، (1423هـ، 2002م، د.ط)، **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، تحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.

15. عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت542هـ)، (1422هـ، 2002م، ط1)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام بن عبد الشافي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان.

16. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، (1426هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

17. عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت665هـ)، (د. ت، ط)، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، لبنان.

18. عبد الرحمن بن عبد الله الحضرمي (ت1993م)، (2000م، ط1)، **زبيد: مساجدها ومدارسها العلمية في التاريخ**، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية بصنعاء، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق.

19. عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403هـ)، (1418هـ، 1997م، ط5)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

20. عبد العزيز بن علي الحربي، **توجيه مشكل القراءات العشرية والفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا**، رسالة (ماجستير)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1417هـ).

21. عبد الله بن سليمان السجستاني (ت316هـ)، (عام 1423هـ=2002م، ط2)، **كتاب المصاحف**، تحقيق: محب الدين بن عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، (د.م).

22. عبد الله بن يوسف بن أحمد، أبو محمد، جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، (د. ت، ط)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

23. عبد الله محمد الحبشي، (1425هـ، 2004م، د.ط)، **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

24. عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ)، (1407هـ، 1987م، ط2)، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، سوريا.

25. عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ)، (1428هـ=2007م، ط1)، **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، تحقيق: عبد المهيمن عبد السلام طحان، وآخرين، جامعة الشارقة، الإمارات.

26. عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ)، (1431هـ، 2010م، ط1)، **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، تحقيق: د. نورة بنت حسن الحميد، دار التدمرية، الرياض.

27. عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ)، (1924هـ، 2008م، ط1)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، مكتبة التابعين، عين شمس، القاهرة.

28. عثمان بن عمر الناشري (ت848هـ)، (1428هـ)، **الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة**، تحقيق: إياد السامرائي، ويعقوب السامرائي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، جدة، العدد الرابع.

29. عثمان بن عمر، عفيف الدين، أبو التوفيق الناشري (ت848هـ)، (1423هـ، 2003م، ط3)، **الإيضاح شرح الإمام الزبيدي على متن الدرة**، تحقيق: عبد الرزاق بن علي موسى، دار الضياء، طنطا.

30. علي بن محمد السخاوي (ت643هـ)، (1424هـ، 2003م، ط2)، **الوسيلة إلى كشف العقيلة**، تحقيق: د. مولاي بن محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض.

31. علي بن محمد الضباع (ت1376هـ)، (1420هـ، 1999م، ط1)، **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

32. علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)، (1403هـ=1983م، ط1)، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

33. محمد بن أحمد بن الحسن، أبو عبد الله الملحاني (ت938هـ)، **المناهل الروية: شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية**، مخطوط بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم المخطوطات، برقم (6367).

34. محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، (1420هـ=2000م، ط1)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

35. محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، (1376هـ=1957م، ط1)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.

36. محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، (1420هـ، 1999م، ط1)، **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**، تحقيق: خليل بن عثمان الجبور السبيعي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

37. محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، (1421هـ، 2000م، ط1)، **تحبير التيسير في القراءات العشر**، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان.

38. محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، (1423هـ، 2002م، ط1)، **تقريب النشر في القراءات العشر**: وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

39. محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، (1414هـ، 1993م، ط3)، **متن الدرة المضية**، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، السعودية، المدينة المنورة.

40. محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، (د. ت، ط)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي الضباع (ت1376هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

41. محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري (ت857هـ)، **شرح النويري على الدرة**

المضية في قراءة الثلاثة المرضية، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، برقم (6643).

42. محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النويري (ت857هـ)، (1424هـ، 2003م، ط1)، **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، تحقيق: د. مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

43. محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري (ت711هـ)، (1414هـ، ط3)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

44. محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، (د. ت، ط)، **المقتضب**، تحقيق: د.محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

45. محمد بن يعقوب، أبو الطاهر الفيروزآبادي (ت817هـ)، (1426هـ،2005م، ط8)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

46. محمد بن يوسف بن حيان، أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، (1420هـ،2000م، د.ط)، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي بن محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان.

47. محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين الآركاتي (ت1238هـ)، (1333هـ، 1915م، د.ط)، **نثر المرجان في رسم نظم القرآن**، مطبعة عثمان بريس، حيدر أباد.

48. محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538هـ)، (1407هـ، 1987م، ط3)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

49. مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، (1394هـ، 1974م، د.ط)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

50. نصر بن علي الفارسي، المعروف بابن أبي مريم (ت بعد 565هـ)، (1408هـ، 1988م)، **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، تحقيق: عمر بن حمدان الكبيسي، رسالة (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

51. يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، (1403هـ، 1983م، ط3)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد بن علي النجار، وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.